الجمهورية الجزائرية اللديموقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي وابحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ...../ق.ع.إ/2015

Université Mouhamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Science de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ……/D.S.E/2015

الموضـــوع

الحوكمة في المؤسسات المالية المصرفية للوقاية من الأزمات المالية المصرفية

-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية باتنة-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وحوكمة الشركات

إعداد الطالبة:

- **بن حودة لبنـــى**

إشراف الأستاذة:

- **حوحو سعـــاد**

السنة الجامعية : 2015-2014

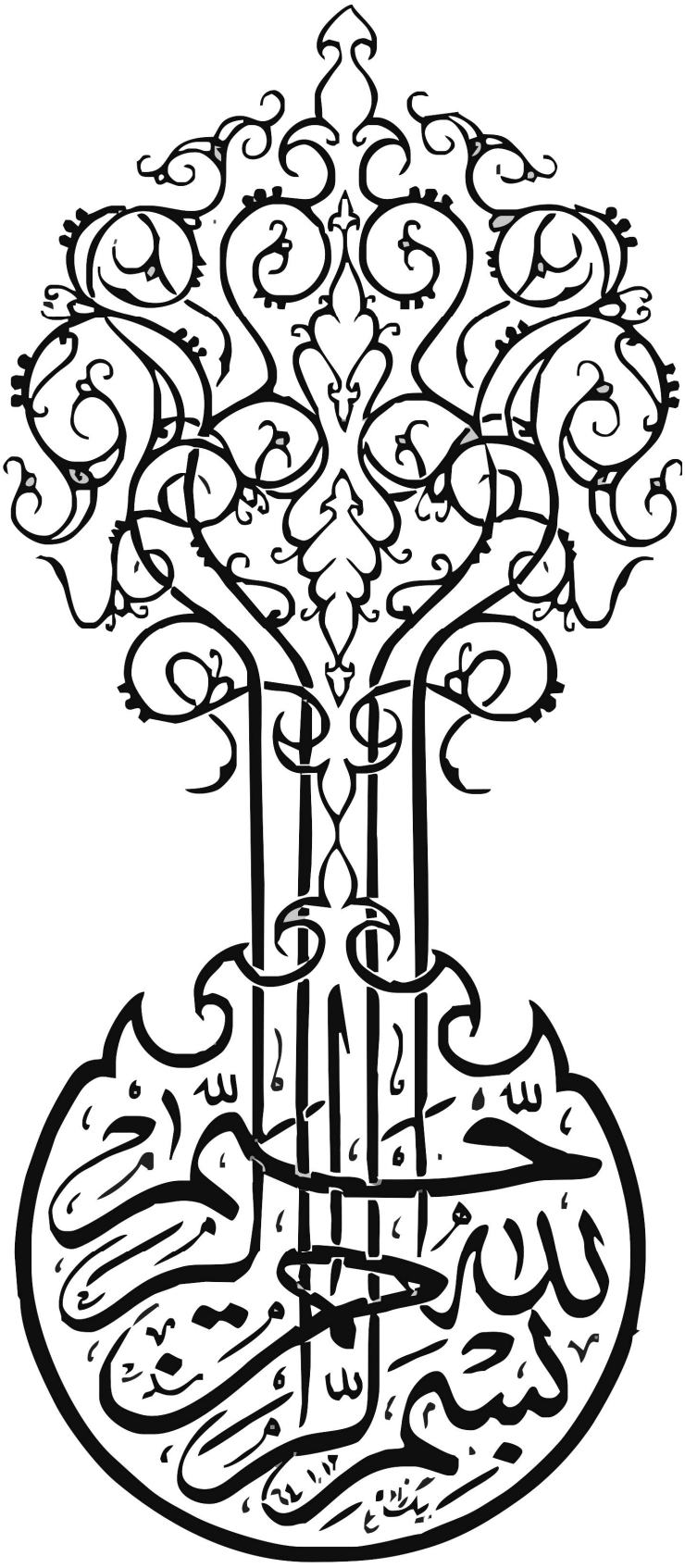
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

ان الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى ان وفقني واعانني على انجاز هذا العمل المتواضع فهو احق ان يشكر ويحمد.

واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل، اوتوجه بالشكر والامتنان الى استاذتي المشرفة حوحو سعاد، التي قامت بتوجيه وتقديم لي النصائح القيمة.

كما اتقدم بالشكر الى سادة اعضاء لجنة المناقشة.

واشكر كل من ساعدني سواء من قريب اوبعيد.

اهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار الا بطاعتك.....

ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرةإلا بعفوك .....

الى من بلغ الرسالة وادى الامانة ،ونصح الامة نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم....

الى معنى الحب والحنان،وبسمة الحياة وسر الوجود ،الى من كان دعاؤها سر نجاحي،الى اغلى الحبايب:

امي.....امي.....امي

الى تاج راسي وقرة عيني الى احن واكبر قلب، الى صاحب الفضل والدعم المتواصل ابي العزيز.

الى كل اخوتي واخواتي وخاصة اختي الصغيرة وصال وابن اختي معتز بالله وكل من جدي وجدتي وخالاتي.

الى كل صديقاتي بدون استثناء.

الفهرس

فهرس المحتويات

البسملة

الإهداء

فهرس المحتويات I

قائمة الأشكال والجداول V

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الحوكمة والحوكمة المصرفية

تمهيد 1

المبحث الأول: حوكمة الشركات 2

المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات 2

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص الحوكمة 2

الفرع الأول: تعريف الحوكمة 2

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات 3

المطلب الثالث: أهداف وركائز حوكمة الشركات 4

الفرع الأول: أهداف الحوكمة 5

الفرع الثاني: ركائز حوكمة الشركات 6

المطلب الرابع: أهمية حوكمة الشركات 7

المبحث الثاني: مبادئ ومحددات الحوكمة 8

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات 9

المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات 13

المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات 14

المبحث الثالث:الحوكمة المصرفية 16

المطلب الأول: ماهية الحوكمة المصرفية 16

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة المصرفية 16
الفرع الثاني: العوامل الأساسية الداعمة لحوكمة البنوك 17
المطلب الثاني: أهمية الحوكمة في البنوك 17
الفرع الأول: دور البنك المركزي في تعزيز الحوكمة في المصارف 19
فرع الثاني: أهداف الرقابة المصرفية والحوكمة 19
المطلب الثالث: توصيات لجنة بازل بشأن حوكمة البنوك 20
الفرع الأول: أعمال لجنة بازل حول الحوكمة المؤسسية في البنوك 1998 20
الفرع الثاني: توصيات بازل سنة 1999 22
الفرع الثالث: مبادئ الحوكمة في المصارف من منظور لجنة بازل 2006 22
خلاصة الفصل الاول 24

الفصل الثاني: الأزمات المالية المصرفية

تمهيد 25
المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية. 26
المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية وأنواعها 26
الفرع الأول: مفهوم الأزمة المالية 26
الفرع الثاني: أنواع الأزمات المالية 28
المطلب الثاني: أسباب الأزمات المالية والسياسات العلاجية للأزمات..... 28
الفرع الأول: أسباب الأزمات المالية 29
الفرع الثاني السياسات العلاجية للأزمات المالية 30
المطلب الثالث: خصائص الأزمات المالية ومؤشراتها الاقتصادية 30
الفرع الأول: خصائص الأزمات المالية 30
الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية الدالة على حدوث الأزمات المالية 31
المطلب الرابع : التخطيط الاستراتجي لإدارة الأزمات المالية..... 32
المبحث الثاني: ماهية الازمة المصرفية 35
المطلب الأول: مفهوم الأزمات المصرفية ..... 35..

المطلب الثاني: أسباب نشوب الأزمات المصرفية 35
المطلب الثالث: مؤشرات قرب اندلاع الأزمات المصرفية 37
المطلب الرابع : لمحة عن أهم الأزمات المالية المصرفية (1929 – 2008) 38
الفرع الأول : أزمة الكساد العظيم 1929..... 38
الفرع الثاني : أزمة المكسيك 1994 40
الفرع الثالث : أزمة الدول الآسيوية 40
الفرع الرابع : أزمة الأرجنتين 1998 41
الفرع الخامس : أزمة الرهن العقاري 2008 42
المطلب الخامس : استراتيجيات تنفيذ الحوكمة لمواجهة الأزمات المالية المصرفية... 43
الفرع الأول : خصائص النموذج الأمثل للحوكمة 43
الفرع الثاني : متطلبات نموذج الحوكمة الجيد بالبنوك..... 44
الفرع الثالث : دور البنوك المركزية والسلطات الإشرافية في الحكومة المصرفية.... 44
خلاصـــــة الفصـــل الثاني..... 46

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة باتنة-

تمهيد..... 47
المبحث الأول : نشأة وتطور الجهاز المصرفي الجزائري 48
المطلب الأول : نشأة الجهاز المصرفي الجزائري 48
المطلب الثاني : أهم الإصلاحات في الجهاز المصرفي الجزائري..... 48
المبحث الثاني : واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري 52
المطلب الأول : أزمة البنوك الخاصة بالجزائر وضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة..... 52
المطلب الثاني : المجهودات المبذولة لتطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية
الجزائرية..... 54
الفرع الأول : قوانين معززة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية 54
الفرع الثاني : برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة 55
الفرع الثالث : إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات..... 56

المبحث الثالث : مدى التزام بنك الفلاحة والتنمية الريفية باتنة بمبادئ الحوكمة..... 58
المطلب الأول : تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 58
المطلب الثاني : مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية باتنة..... 58
الفرع الأول : مهام البنك 58
الفرع الثاني : أهداف البنك 59
المطلب الثالث: التزامات البنك بمبادئ الحوكمة المصرفية 62
الفرع الأول : أهمية التزام البنك بمبدأي الإفصاح والشفافية 62
الفرع الثاني : مدى تطبيق توصيات ومبادئ بازل في البنك 62
الفرع الثالث: مدى تأثير الأزمات المالية على البنك 63
خلاصـــــة الفصـــــل الثالـــــث 64
خاتمة..... 65
قائمة المراجع 67
الملخص

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

شكل رقم 1:أهداف الحوكمة	**5**
شكل رقم 2: ركائز الحوكمة	**6**
شكل رقم 3: أهمية الحوكمة في الشركات	**7**
شكل رقم 4: المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة	**13**
شكل رقم 5: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**60**

قائمة الجداول:

جدول 1: المؤشرات الاقتصادية التقليدية الدالة على وقوع الأزمات المالية.	**32**

قائمة المختصرات:

الرمز	الشرح
BCIA	البنك التجاري والصناعي الجزائري
CA-BANK	الشركة الجزائرية للبنوك
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
OECD	المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

مقدمة

مقدمة :

لقد شهد الاقتصاد العالمي سلسلة من الأزمات والانعكاسات، مست مختلف الأنظمة الاقتصادية التي طبقتها معظم الدول عبر أزمنة مختلفة ،حيث اتسمت هذه الأزمات المالية بالدورية نظرا لطبيعتها وارتباطها بدورات اقتصادية، والتي تمس العصب الرئيسي للاقتصاد وهو الجهاز المصرفي والأسواق المالية، ومن هنا نجد بان الاقتصاد العالمي قد شهد عدة هزات مالية قديمة وحديثة.

لقد وضعت هذه الإحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام مجتمع الأعمال والمؤسسات المالية الدولية، فمنذ سنة1997 تاريخ حدوث الأزمة المالية الأسيوية،مرورا بفضيحة شركة (انرون) سنة 2003،إلى أزمة الرهن العقاري، كلها حوادث أبرزت أهمية انتهاج الحوكمة الجيدة كمنهاج امثل للمعالجة والوقاية من الأزمات،حيث يؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة البنوك إلى توفير الاحتياطات اللازمة ضد سوء الإدارة.

لقد زاد الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية والتقدم التكنولوجي،وبسبب الأزمات المالية قامت الشركات بإتباع نظرة عملية عن كيفية تطبيق مفهوم الحوكمة في قطاع البنوك لتفادي هذه الأزمات ،ويرجع ذلك إلى إن الحوكمة ليست مجرد أسلوب أخلاقي جيد يجب إتباعه ،بل إن الحوكمة هي وسيلة للتأكد من دقة وحسن أداء المؤسسات المالية والمصرفية، لذلك يجب على البنوك إن لا تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات والسلطات الرقابية معايير معينة للحوكمة، بل يجب إن تفرض على نفسها أساليب الإدارة الجيدة التي ينبغي إتباعها في عملها.

تبعا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:كيف يمكن استخدام الحوكمة للوقاية من الأزمات المالية المصرفية؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما هو واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية للوقاية من الأزمات المالية المصرفية؟
2) ما مدى التزام البنوك الجزائرية بالحوكمة المصرفية؟

فرضيات البحث: وللإجابة على الأسئلة السابقة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

1) أدى انتشار الأزماتالمالية إلى توسيع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية.
2) تقوم البنوك الجزائرية بالالتزام بالحوكمة المصرفية وذلك لتجنب الازمات المالية.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث من خلال المتغيرات التي يناقشها كحوكمة الشركات، الأزمات المالية المصرفية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على بعض ملامح هذه الأزمات، وبيان مفهوم وأهمية الحوكمة وما تقدمه من أساليب ناجحة للخروج من هذه المشكلات.

اهداف الدراسة:

- التعريف بالحوكمة وأهميتها في المنظومة المصرفية. .
- تحليل موقع النظام المصرفي الجزائري من ممارسة الحوكمة.
- التعرف على العلاقة بين الحوكمة المصرفية والأزمات المالية المصرفية.

أسباب اختيار الموضوع:

- الزيادة في فهم الموضوع والتعمق فيه. .
- نقص البحوث المتعلقة بالأزمات المصرفية في الجزائر.
- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال تخصصنا وهو مالية وحوكمة الشركات.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:بن علي عزوز، عبد الرزاق حبار بعنوان الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية مدخل للوقاية من الأزمات المالية المصرفية بالإشارة لحالة الجزائر تمت الإشارة إلى هذا الموضوع في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية.

الدراسة الثانية:محمد الهاشمي الحجاج،اثر الازمة المالية العالمية على أداء الاسواق العربية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2011/ 2012.

منهج الدراسة:

سوف نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي في الفصول النظرية والمنهج التحليلي في الفصل التطبيقي.

هيكل الدراسة:

حيث قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:الفصل الأول بعنوان الحوكمة والحوكمة المصرفية، حيث تطرقنا في المبحث الأول على حوكمة الشركات، المبحث الثاني مبادئ ومحددات الحوكمة، أما المبحث الثالث الحوكمة المصرفية.

الفصل الثاني بعنوان الأزمات المالية المصرفية، حيث المبحث الأول بعنوان ماهية الأزمات المالية، المبحث الثاني ماهية الأزمات المصرفية.

الفصل الثالث بعنوان دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة حيث قسمنا الفصل إلى 3 مباحث: المبحث الأول بعنوان نشاة وتطور الجهاز المصرفي الجزائري،المبحث الثاني بعنوان واقع تطبيق مبادئ الحوكمة الجهاز المصرفي الجزائري، أما المبحث الثالث بعنوان مدى التزام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بباتنة بمبادئ الحوكمة.

الفصل الأول:

الحوكمة والحوكمة المصرفية

تمهيد

لقد تزايد الاهتمام بهذا المفهوم على جميع الأصعدة وعلى مستوى كافة الدول،المتقدمة منها أو ما توصف بدول العالم الثالث،خاصة بعد تلك الأزمات والهزات التي تعرضت لها بعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في نهاية القرن الماضي،بل وبعد تلك التداعيات والانهيارات المالية والمحاسبة لعدد من الشركات الأمريكية في بداية القرن الحالي.

فبعد تلك الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على السواء تطوق النظر إلى الدور الذي تلعبه الحوكمة في تلاقي حدوث مثل هذه الانهيارات أو التعرض لمثل هذه الأزمات، بل على العكس ما يمكن أن تلعبه من دور في المحافظة على سلامة تلك الاقتصاديات وتحقيق التنمية الشاملة لكل دول المجتمع الدولي ولذلك قسمنا هذا الفصل إلى 3 مباحث:

المبحث الأول: حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: مبادئ ومحددات الحوكمة.

المبحث الثالث: الحوكمة المصرفية.

المبحث الأول: حوكمة الشركات.

المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات:[1]

أدى ظهور نظرية الوكالة "agency theory"وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين،إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة،وذلك باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركات. وفي عام 1976 قام كل"jenson and meckli"بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة. ولاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات،وبالتالي قدرة الدول على جذب مستثمرين جدد سواء محليين أو أجانب وما يترتب على ذلك من تنمية اقتصاديات تلك الدول.وصاحب ذلك قيام العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات عن طريق قيام كل من الهيئات العلمية بها والمشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص الحوكمة

الفرع الأول: تعريف الحوكمة

على المستوى العالمي لايوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والأكاديميين لمفهوم حوكمة الشركات ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم.

"هو نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها".

---

[1] محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص15.

كما تعرف على أنها:

"هو مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم"[1]

في الواقع إن الحوكمة تعني أسلوب الإدارة المثلى سواء من حيث الاستقلال والتوجيه أو أحكام الرقابة،فالحوكمة تعني إذا وضع النظام الأمثل الذي يتم من خلاله استغلال موارد الشركات وحسن توجيهها ومراقبتها من أجل تحقيق أهداف الشركة والوفاء بمعايير الإفصاح والشفافية.ومن هذا التعريف يتضح أن هذا المصطلح يعني:

أولا: وضع الإطار أو النظام الأمثل الذي يمكن عن طريقة الاستغلال والتوجيه.

ثانيا: حسن مراقبة الشركة سواء تمثلت في رقابة داخلية أو خارجية[2].

الفرع الثاني:خصائص حوكمة الشركات

ويمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

الانضباط(dicipline): إتباع السلوك الأخلاقي والمناسب والصحيح، ويتحقق ذلك من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور، وجود حافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر عادل للسهم،التقدير السليم لحقوق الملكية،استخدام الديون في مشروعات هادفة وإقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي.

الإفصاح والشفافية(transparence):تتحقق بتقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث، يتم ذلك من خلال: الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة،نشر التقرير السنوي في موعده،نشر التقارير المالية السنوية السيئة في الوقت المناسب،الإفصاح العادل عن النتائج السنوية،تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة،توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الانترنيت.

---

[1]- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات** -مرجع سابق، ص15.

[2]- محمد ابراهيم موسى، **حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية مصر، 2010، ص17.

[3]- لسعيد خلف، **دوراجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات**، مذكرة ماستر، تخصص علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، 2012، ص9.

الاستقلالية(Independence): تلاقي التأثيرات غير الضرورية نتيجة للضغوطات ويتحقق ذلك من خلال: المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا، وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل،تدعيم وجود مراجعين مستقلين.

المساءلة(accountability) : بمعنى إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ويتحقق ذلك من خلال:ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية،التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم،التحقيق الفوري في حالة إساءة الإدارة العليا ووضع آليات تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم وسلطاتهم.

المسؤولية(responsibility): وتكون المسؤولية أمام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في المؤسسة ،ويتحقق ذلك من خلال: عدم قيا مجلس الإدارة الإشرافي بدور تنفيذي ،وجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين،الاجتماعات الدورية والكاملة لمجلس الإدارة،وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله،بالإضافة لمراجعته التقارير المراجعين الداخليين والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية.

العدالة(faimess):احترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة في المؤسسة ،ويتحقق ذلك من خلال: المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية،حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاجتماعات العامة، سهولة طرق الإدلاء بالأصوات، المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة،إعطاء المساهمين حق الاعتراض عند إساءة حقوقهم ،والمشاركة في تعيين المديرين وأيضا في اتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: أهداف وركائز حوكمة الشركات

الفرع الأول:أهداف الحوكمة

إن الاضطراب الاقتصادي الحالي الذي شهده العديد من الدول الناتج عن الأزمة المالية الراهنة التي كان سببها الأول تمادي الشركات وبالأساس البنوك في الإستمار في أصول عالية المخاطر كلها عوامل اجتمعت لتعطي دفعة جديدة وقوية لموضوع حوكمة الشركات وتضعه في المقدمة،وبينت هذه الأزمات أنه حتى بالنسبة

للاقتصاديات القوية فإن افتقاد إجراءات الرقابة الشفافة ومجالس إدارة الشركات المسؤولية وحقوق المساهمين جعلها تنهار بسرعة كبيرة بمجرد ضياع ثقة المستثمرين فيها[1].

والشكل التالي يبين أهداف الحوكمة:

شكل رقم1:أهداف الحوكمة

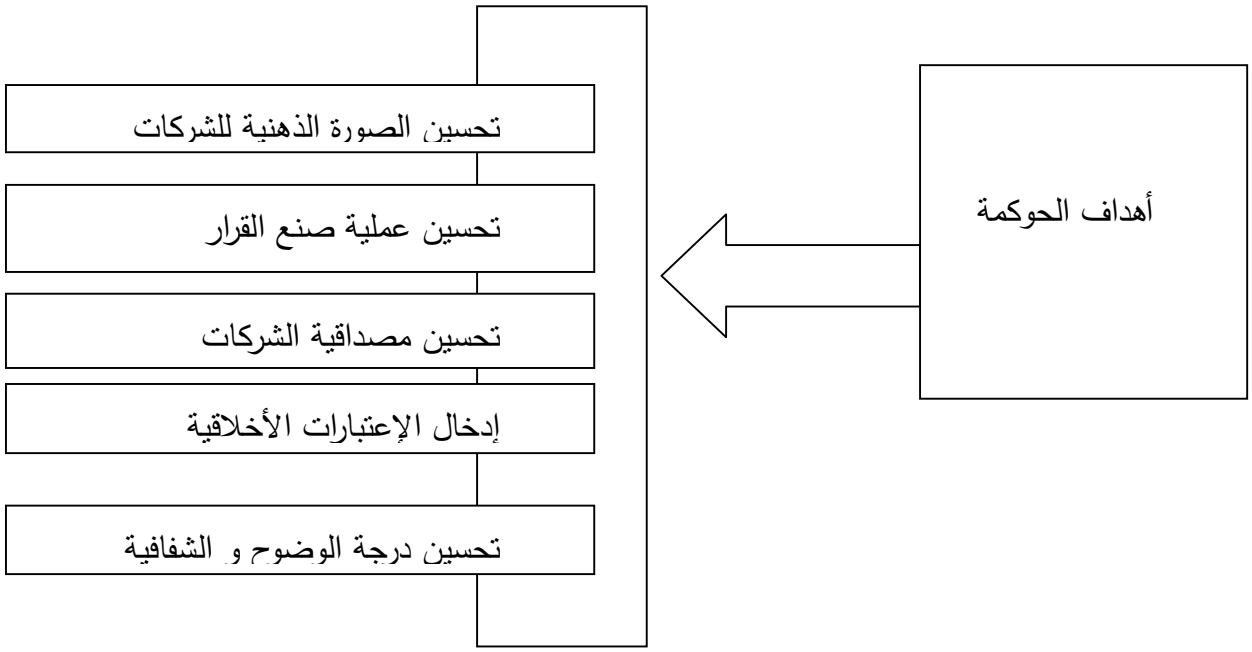

المصدر:احمد الخضيري،**حوكمة الشركات**،مجموعة النيل العربية،القاهرة مصر،2005،ص 21

[1]-. نفس المرجع، ص 21.

الفرع الثاني: ركائز حوكمة الشركات

شكل رقم2: ركائز الحوكمة

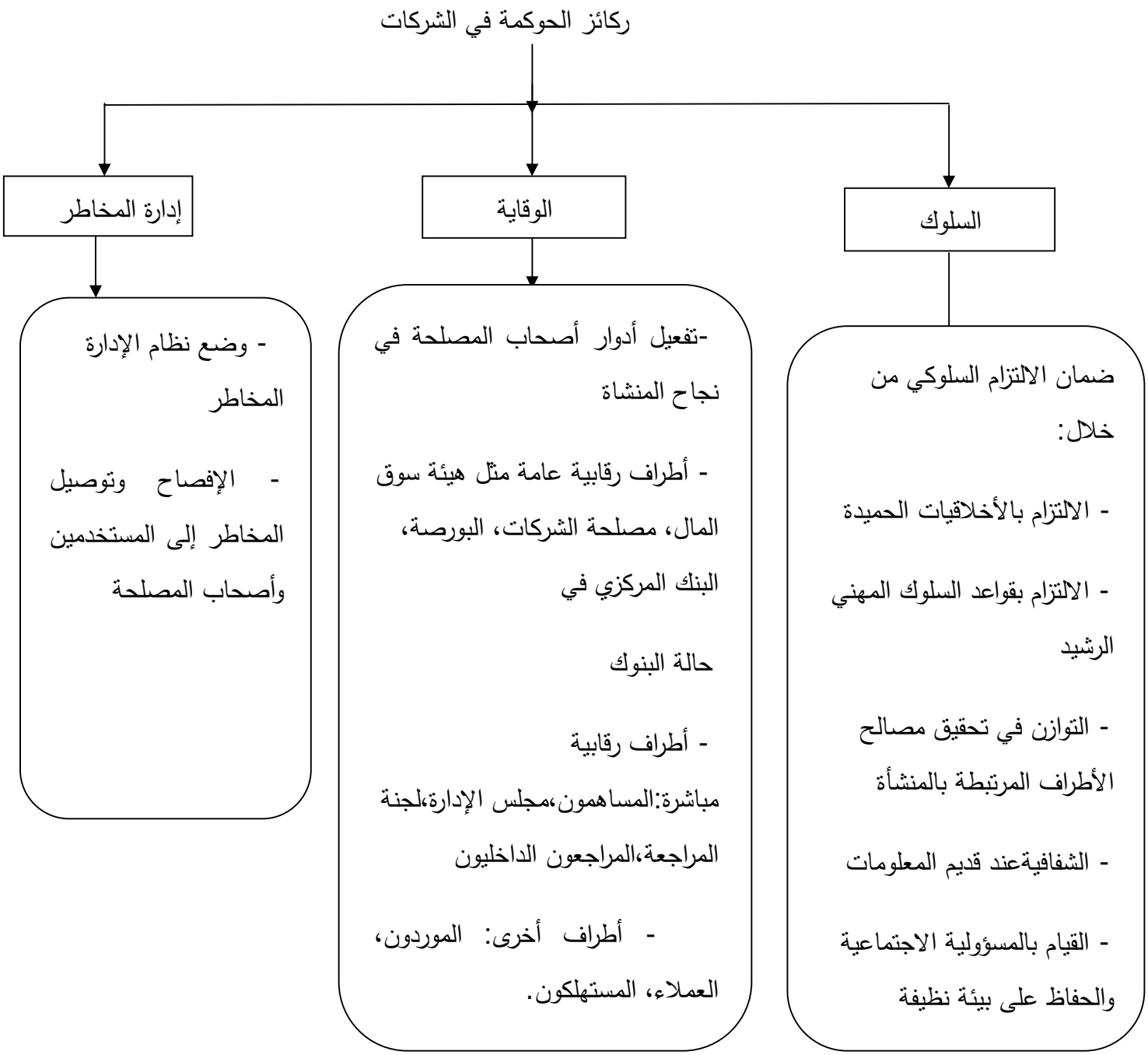

المصدر:طارق عبد العال ،**حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف(مفاهيم،مبادئ ،تجارب، متطلبات)**، ط2 ،الدار الجامعية ،مصر ،2007، 2008، ص 49.

المطلب الرابع:أهمية حوكمة الشركات[1]

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن عمل الشركات،وتأكيد نزاهة الإدارة فيها،وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركات أهدافها،وبشكل قانوني واقتصادي سليم ،خاصة مايتصل بتفعيل دور الجمعيات العمومية لحملة الأسهم للاضطلاع بمسؤولياتهم ،وممارسة دورهم في الرقابة والإشراف على أداء الشركات وعلى أداء مجلس الإدارة والمديريين التنفيذيين في هذه الشركات وبما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف،وهو مايوضح أهمية الحوكمة،والتي يظهر لنا الشكل التالي:

شكل رقم3: أهمية الحوكمة في الشركات

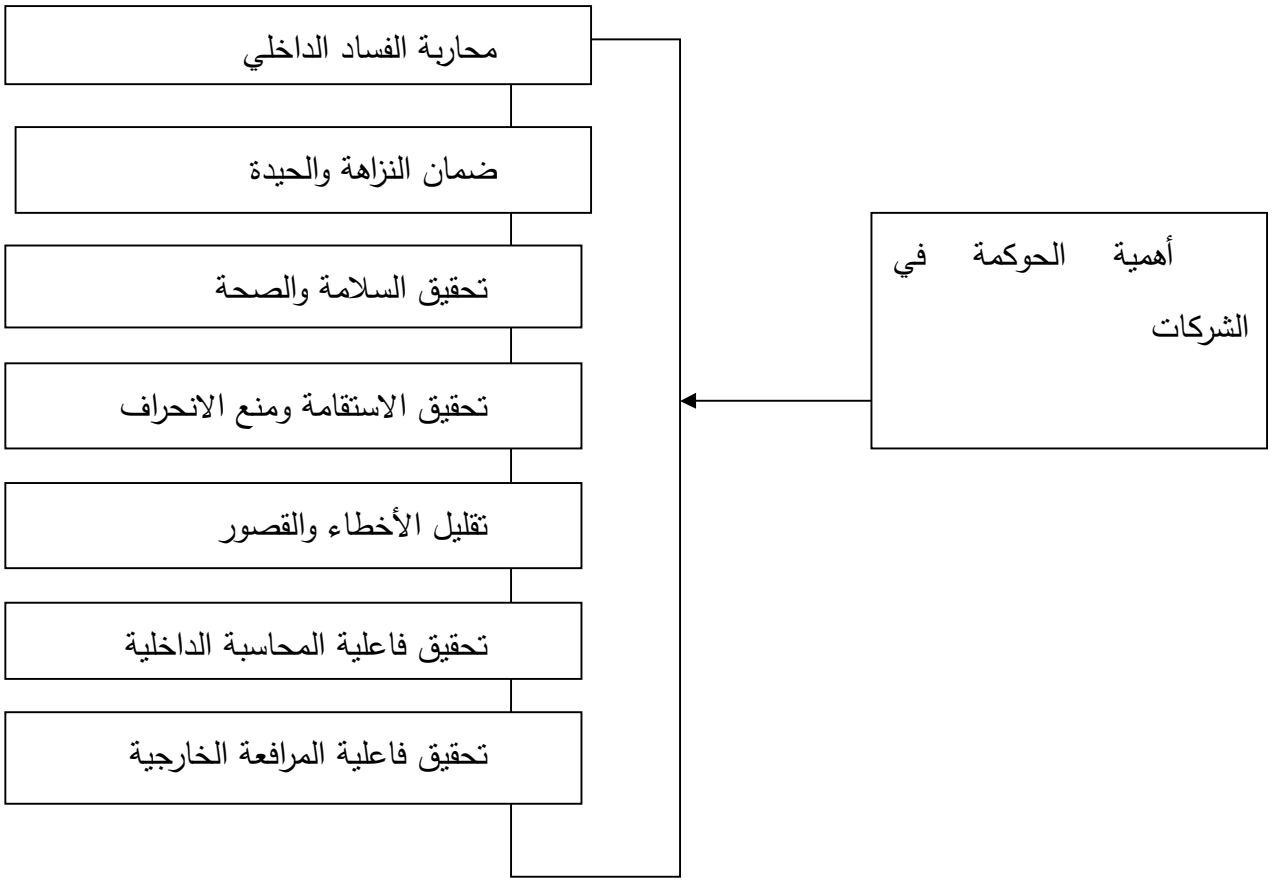

المصدر: محسن احمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية،القاهرة مصر، 2005، ص57

[1]محسن احمد الخضيري، مرجع سابق، ص ، ص، 57، 59.

1. محاربة الفساد الداخلي في الشركات، وعدم السماح بوجوده أو باستمراره، بل القضاء عليه، وعدم السماح بعودته مرة أخرى.
2. تحقيق وضمان النزاهة والحيدة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة والمديريين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.
3. تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمديه، أو انحراف متعمد، أو غير متعمد ومنع استمرار هذه الأخطاء أو القصور بل جعل كل شيء في إتمامه العام صالحا.
4. محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها، خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديد للمصالح، أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال وتحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل.
5. تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن،بل استخدام النظام الحمائي الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء، وبالتالي يجنب الشركات تكاليف وأعباء هذا الحدوث.
6. تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، خاصة فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي،وتحقيق فاعلية الاتفاق وربط الاتفاق ،بالإنجاز خاصة وأن العاملين في مجال المحاسبة الداخلية أكثر معرفة وبنية فيما يحدث داخل الشركة.
7. تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجين، خاصة وأنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية ،وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس إدارة الشركات، أومن جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها.

المبحث الثاني: مبادئ ومحددات الحوكمة

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات

مبادئ منظمة (oecd):

تطرق لهذه المبادئ بالشرح والتفصيل مجموعة من الباحثين والمهتمين فضلا على المراكز البحثية الدولية وكما يأتي:[1]

1- توافر إطار فعال للحوكمة المؤسسية.
2- حقوق المساهمين.
3- المعاملة المتساوية للمساهمين.
4- دور أصحاب المصلحة.
5- الإفصاح والشفافية.
6- مسؤوليات مجلس الإدارة.

المبدأ الأول: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات:

يؤكد هذا المبدأ على أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق،وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون .

ولقد شدد على الأتي:

أولا: أن يتم تطوير هيكل الحوكمة مع مراعاة تأثيرها على الاقتصاد الكلي ونزاهة السوق والحوافز التي تقدمها للمشاركين في السوق.

[1] علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والاداء المال الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2011 ص ، ص35، 38.

ثانيا: إن المتطلبات القانونية والرقابة التي تؤثر على ممارسة الحوكمة المؤسسية داخل التشريع ينبغي أن تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام بتطبيقه.

ثالثا: أن تنص التشريعات بوضوح على توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور.

رابعا: أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية.

المبدأ الثاني:حقوق المساهمين:

يضمن هذا المبدأ حماية حقوق المساهمين المتضمنة:

أولا:حقوق المساهمين الأساسية التي ضمت المبادئ الآتية:

أ- الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية.
ب-نقل وتحويل ملكية الأسهم.
ت-الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.
ث-المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.
ج- المشاركة في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة.
ح- المشاركة في أرباح الشركة.

ثانيا: حق المساهمين في المشاركة باتخاذ القرارات المهمة، وإعلانهم بشكل كاف عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة.

ثالثا: حق المساهمين في المشاركة بفعالية والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين،وإعلامهم بالقواعد،بما في ذلك إجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية.

رابعا:وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة تؤثر على سياسة الشركة بما يتناسب مع نسبة مساهمتها.

خامسا: الكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة على الشركات.

سادسا: ينبغي أن يأخذ المساهمون بما في ذلك المستثمر المؤسسي في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.

سابعا:إن تتوافر لجميع المساهمين بما في ذلك المؤسسون، الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم المنصوص عليها بالمبادئ التي تتناول الاستثناءات لمنح سوء الاستغلال.

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين.

تتضمن قواعد الحوكمة المؤسسية المساواة في معاملة المساهمين من الفئة ذاتها،بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم وشدد هذا المبدأ على الآتي:

أولا: توفير حقوق التصويت المتساوية للمساهمين داخل كل فئة،ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم.

ثانيا: أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم.

ثالثا: أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح:[1]

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

1- ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

---

[1]طارق عبد العال، **حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المباد ئ، التجارب، ا لمتطلبات)** ط2 الدار الجامعية، مصر 2007، ص،ص45، 47.

2- حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.
3- يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدور ما تحسين مستويات الأداء.
4- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات،يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة،ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة.

1- يجب أن يشمل الإفصاح.
2- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات،وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبة والمالية.
3- يجب الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل،بهدف إتاحة المراجعة الخارجية والموضوعية للأسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية.
4- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات،كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

1. يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات،وكذا على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة،كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.
2. حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات

رغم الجهود المبذولة من قبل العديد من المنظمات الدولية والتقدم الملحوظ في احتواء الحوكمة يبقى هناك عدد من المحددات التي تؤثر في إنجاح عملية الحوكمة.

1-المحددات الخارجية:[1]

تشير تلك المحددات إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة الذي يشتمل على القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل(قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)،كفاءة القطاع المالي(المصارف وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج فضلا عن كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية(هيئة سوق المال والبورصة) وبعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ومنها(الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المدققين،المحاسبين،المحامين،الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية) وتعود أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة،من خلال تقليل التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2-المحددات الداخلية:

تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين التي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح تلك الأطراف الثلاثة ويوضح الشكل التالي تلك المحددات.

1 علاء فرحان، ايمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص 46

شكل رقم4: المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة

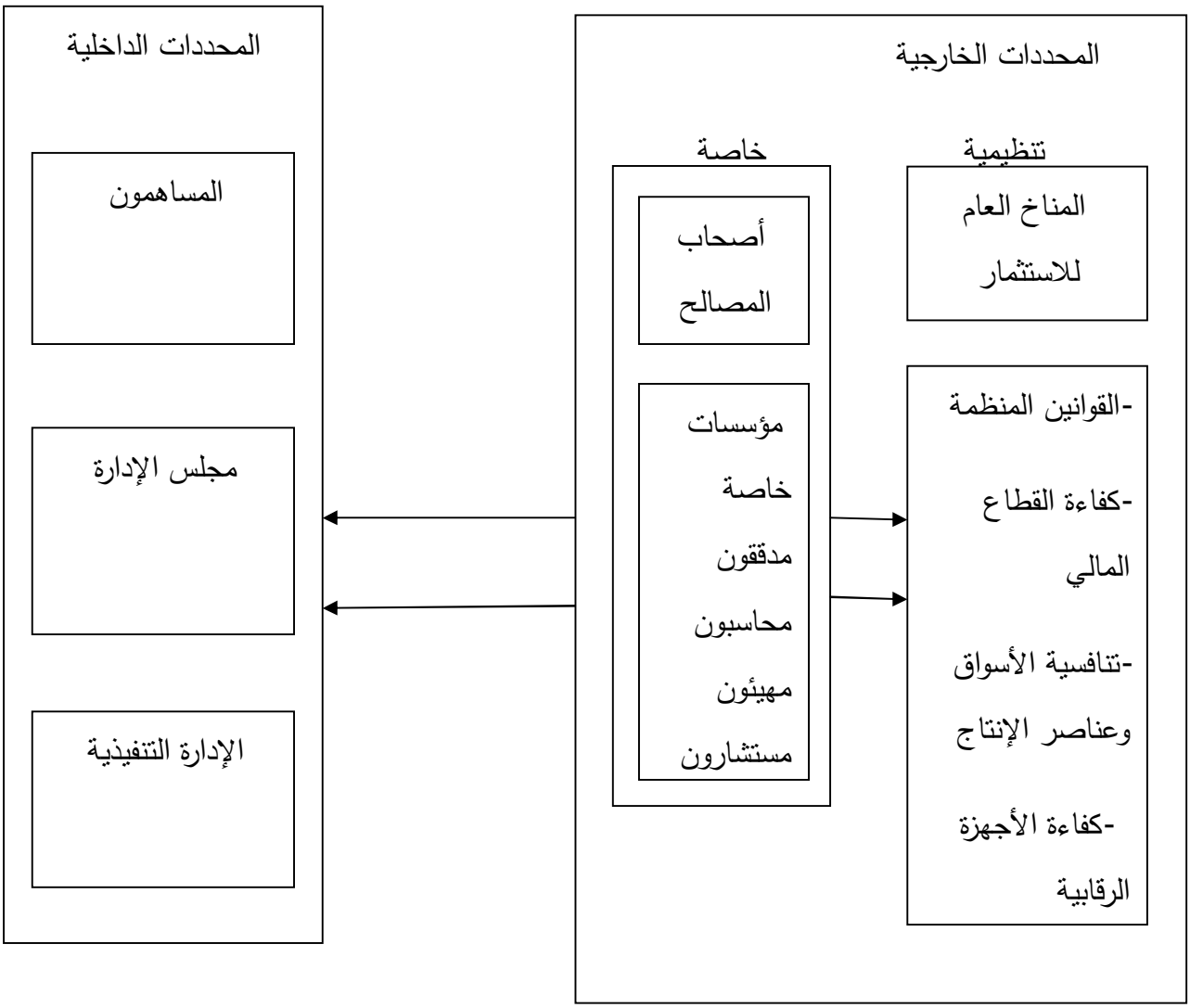

المصدر: علاء فرحان طالب، إيمان شيحان مشهداني، نفس المرجع السابق، ص 47.

المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات ،وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي:[1]

[1] - محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، المرجع السابق،ص، ص17 ،18.

1-المساهمينshareholders: وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل،وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2-مجلس الإدارةboard of directors: وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح.ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة،بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم ،كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

3-الإدارةmanagement: وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة،وتعتبر إدارة الشركة هي المسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

4-أصحاب المصالحstockholders: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين،ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان،فالدائنون على سبيل المثال،يهتمون بمقدرة الشركة على السداد،في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.

المبحث الثالث: الحوكمة المصرفية

تختلف البنوك عن باقي الشركات لأن انهيارها يؤثر على عدد كبير من الأطراف مقارنة بالشركات، كما يؤدي إلى انهيار النظام المالي ككل مما يؤدي إلى حدوث أزمة مالية والتي قد تتحول إلى أزمة اقتصادية، وبالتالي زيادة دائرة عواقبها الوخيمة والسيئة على الاقتصاد بأسره.

المطلب الأول: ماهية الحوكمة المصرفية:

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة المصرفية.

هناك عدة تعاريف للحوكمة المصرفية ونذكر منها:

"يعرف بنك التسويات الدولية للحوكمة في المصارف بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية المودعين".

كما تعرف الحوكمة في المصارف بأنها " النظام الذي يتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها،وهي النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس أموالها"[1].

كما عرفتها أيضا الدكتورة هالة السعيد، أن النظام الحوكمة في المصارف يشمل الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المتوسط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا ،كما يؤثر على تحديد أهداف البنك ومراعاة حقوق أصحاب المصالح وحماية حقوق المودعين[2].

---

[1] أحمد خيضر، **حوكمة الشركات**، دار الفكر الجامعي الاسكندرية مصر، 2012، ص ص85، 86.

[2] عمر شريفي، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص4.

الفرع الثاني: العوامل الأساسية الداعمة لحوكمة البنوك

من بين العوامل الأساسية التي تدعم التطبيق السليم للحوكمة بالنظام المصرفي نذكر ما يلي:[1]

- وضع أهداف إستراتيجية ومجموعة من القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية.
- وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية بالبنك.
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء داخلية أو خارجية.
- ضمان توافر رقابة ملائمة بواسطة الإدارة العليا.
- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعين الداخليين والخارجيين في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية.
- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه والبيئة المحيطة.
- ور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال مجلس الإدارة والإدارة العليا.

إضافة إلى:

- خلق بيئة لتعزيز انضباط السوق فعليا.
- مبادرات التعليم والتدريب لبناء طاقات في حوكمة الشركات.
- تطوير إطار قانوني فعال يحدد حقوق وواجبات البنك.

المطلب الثاني: أهمية الحوكمة في البنوك:[2]

يؤدي إتباع المبادئ السلمية لحوكمة البنوك إلى اتخاذ احتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة ،مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح وقد أدت الأزمة المالية إلى اتخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية استخدام الحوكمة الجيدة لتجنب حدوثها، والحوكمة الجيدة التي تؤدي إلى الإفصاح

---

[1] عبد الرزاق حبار، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارسال الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد7، ص ص84، 85.

[2] محمد ناجي حسن خليفة، **الاشراف والحوكمة في البنوك**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2009، ص –ص 409-411.

عن المعلومات المالية يمكن أن تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال وتساعد على جذب الاستمارات سواء الأجنبية أو المحلية، وعد من هروب رؤوس الأموال وتعمل على مكافحة الفساد الذي يؤدي إلى إعاقة للنمو.

ويبحث المستثمرون وأصحاب رؤوس الأموال عن البنوك التي تتمتع بها كل حوكمة سلمية وهي تلك تلك الإجراءات التي بموجبها تقوم إدارة البنك بحماية أموال المساهمين وخدمة مصالحهم وذلك سواء كانت ملكية البنك عامة أو خاصة فهي تضمن تحقيق عائد عادل على الأصول التي يملكونها،وأن الحوكمة السلمية تؤدي إلى تعزيز ثقة المساهمين بما يؤدي إلى تحقيق أفضل عائد على الاستثمار وزيادة العمالة والنمو الاقتصادي.

وقد بدأت حوكمة البنوك من خلال وضع معايير دولية والتحرك في هذا الاتجاه تم بواسطة معايير لجنة بازل والتي تعمل على مساعدة البنوك على النمو والتوسع وبالإضافة إلى قيام مؤسسة التمويل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعظم المنظمات الدولية والحكومات والوكالات المتصلة بمجال البنوك والأعمال بوضع الحوكمة في دائرة الاهتمام وقامت الجمعيات المهنية بوضع مجموعة من معايير المحاسبة الدولية والعمل على تنفيذها.

وتتطلب الحوكمة الجيدة توفر نظام وتشريعات الفن وبيئة قانونية تكفل تنفيذ العقود وصيانة حقوق الملكية وتوجيه الاهتمام نحو إنشاء المؤسسات والتشريعات السياسية والاقتصادية التي تتناسب مع الاحتياجات الخاصة بالدول النامية وليس فقط من خلال نقل نماذج ناجحة في الدول المتقدمة.

والحاجة إلى حوكمة البنوك في الاقتصاد النامي والصاعد والانتقالي يتعدى عملية الفصل بين حقوق الملكية والإدارة إذ تواجه هذه الدول دائما مشاكل خاصة بنقص حقوق الملكية وسوء استخدام حقوق المساهمين وانتهاك العقود ونهب الأصول والاستغلال ومما يجعل الأمر أكثر سوءا هو القصور في التشريعات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية اللازمة التي تجعل هذه الأعمال غالبا لا تخضع للمسائلة والعقاب، ومن ثم تطبيق الحوكمة في البنوك يستدعي وجود تلك المؤسسات والتشريعات التي تعمل وفقا لقوى السوق إلى جانب توفير السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى تنفيذ الأعمال بالطريقة الصحيحة.

الفرع الأول: دور البنك المركزي في تعزيز الحوكمة في المصارف

لا يرتبط نجاح الحوكمة في المصارف فقط بوضع القواعد الرقابية،ولكن لابد من تطبيقها بشكل سليم،وهذا بطبيعة الحال يعتمد بشكل كبير على البنك المركزي ودوره الإشرافي والرقابي من جهة،وعلى البنوك المعنية من جهة أخرى.

ولهذا فإن البنك المركزي يلعب دورا أساسيا في تعزيز الحوكمة الحيدة في البنوك وذلك الأسباب التالية:[1]

- إن تطبيق الحوكمة الحيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي.
- إن البنوك تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر،إضافة إلى كون هذه البنوك مسئولة عن المحافظة على أموال الغير (المودعين).
- نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية،فإن وجود الحوكمة ضرورة لهذه البنوك.
- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل سليم،وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية لتتأكد من ذلك.

الفرع الثاني: أهداف الرقابة المصرفية والحوكمة:[2]

تمثل أهداف الرقابة المصرفية جزءا من أهداف الحوكمة في الجهاز المصرفي،حيث وعلى الرغم من اختلاف نظم الرقابة في دول العالم، إلا أنه يوجد اتفاق عام على أهداف محددة رئيسية للرقابة المصرفية وهي:

1-الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي:ويتضمن نقطتين أساسيتين هما:

- تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية،وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل.
- وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

---

[1] عمر شريقي، **دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، مرجع سابق، ص ص6، 7.

[2] نفس المرجع، ص ص 6، 7.

2- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي: ويكون ذلك من خلال :

- فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك لتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر.
- تقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات البنوك مع الأطراف العامة للقوانين الموضوعة.
- تقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها،بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والهامة والتي لايستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل.

3- حماية المودعين:ويكون ذلك عن طريق تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الانتمائية التزاماتها تجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

المطلب الثالث: توصيات لجنة بازل بشأن حوكمة البنوك.

نشطت لجنة بازل للإشراف البنكي للحصول على الخبرة الإشرافية المجمعة من أعضائها وغيرهم والتي تمثلت في إصدار توجيه إشرافي من أجل تسريع ممارسات بنكية آمنة ومعقولة ،حيث لايمكن أن يعمل الإشراف بشكل حيد إذا لم تكن الحوكمة المؤسسية تعمل حسب الإطار المخطط لها، وبالتالي فإن المشرفين في البنوك لهم مصلحة قوية في ضمان وجود حوكمة مؤسسية فعالة في كل منظمة بنكية،حيث أن الخبرة الإشرافية تشدد على ضرورة وجود المستويات المناسبة للمساءلة وفحص الأرصدة في كل بنك ،فالحوكمة المؤسسية المقبولة تجعل من عمل المشرفين أكثر سهولة ، كما أنها تمكن من أن تساهم في إيجاد علاقات تعاونية بين إدارة البنك والمشرفين.

الفرع الأول: أعمال لجنة بازل حول الحوكمة المؤسسية في البنوك 1998

أصدرت لجنة بازل عدة أوراق عمل حول مواضيع محددة ،حيث تم التركيز فيها على أهمية الحوكمة المؤسسية وتشمل هذه الأوراق مايلي:[1]

- مبادئ إدارة مخاطر الائتمان (ماي 1998).

[1] عبد الرزاق حبار، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، مرجع سابق، ص ص86، 87

- مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة(سبتمبر 1998).
- تحسين شفافية البنك(سبتمبر 1998).
- إطار لنظم الرقابة الداخلية في المنظمات البنكية (سبتمبر 1998).

وقد بينت هذه الأوراق حقيقة أن الاستراتيجيات والأساليب الفنية والتي تعتبر أساسية للحوكمة المؤسسية السلمية داخل الجهاز المصرفي تتكون من عدة عناصر نذكر منها:

- توافر دليل عمل ومعايير للسلوك الملائم،ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير.
- توافر إستراتيجية واضحة للمؤسسة،تم على ضوئها قياس نجاح المنشأة ككل ،ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح.
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار ،متضمنا نظام هرمي لسلطات المتدرجة بداية من الأفراد وحتى مجلس الإدارة.
- وضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومراجعة الحسابات.
- توافر نظم قوية للرقابة الداخلية تتضمن وظائف المراجعة الداخلية والخارجية،ووظائف إدارة المخاطر.
- رقابة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها احتمال تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقرضين المرتبطين بالبنك وكبار المساهمين والإدارة العليا ومتخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا والتي تحقق العمل بطريقة ملائمة،وأيضا بالنسبة للموظفين سواء كانت في شكل مكافآت أو ترقيات أو أي شيء آخر.

كما أشارت ورقة أخرى صادرة عن لجنة بازل خاصة بالحوكمة والإشراف على ما يلي:

- يجب الحصول على موافقة من مجلس إدارة البنك أو إحدى اللجان المختصة وكذلك من الإدارة العليا على كافة النواحي المادية لعمليات التصنيف والتقدير ويجب أن يكون لدى تلك الأطراف فهم عام عن نظام البنك لتصنيف المخاطر ومفهوم تفصيلي عن التقارير الإدارية المصاحبة ،و يجب على الإدارات العليا أن تقدم أخطارا لمجلس الإدارة أو اللجنة المختصة له عن أي تغييرات مادية أو استثناءات من السياسات المقررة قد تؤثر ماديا على عمليات نظام التصنيف الخاص بالبنك.

- يجب أن يكون لدى الإدارة العليا مفهوم جيد عن تصميم نظام التصنيف وكيفية عمله،كما يجب عليها أن توافق على الاختلافات المادية بين الإجراءات الموضوعة والممارسة الفعلية،ويجب على الإدارة أيضا أن تتأكد باستمرار من سلامة عمل النظام.
- يجب أن يكون التصنيف الداخلي جزء أساسيا من عملية التقارير لتلك الأطراف،ويجب أن تضم التقارير شكل المخاطر وفقا للدرجة،والتغير فيما بين درجات التعرض،وتقدير المعايير ذات الصلة بالنسبة لكل درجة،ومقارنة معدلات التعثر في مقابل التوقعات،وقد يختلف عدد مرات تقديم التقارير طبقا لأهمية ونوع المعلومات ومستوى الجهة التي تقدم إليها التقارير.

الفرع الثاني:توصيات بازل سنة 1999.

أصدرت لجنة بازل سنة 1999 وثيقة حول سبل تحسين حوكمة الشركات في المؤسسات المصرفية،جاءت هذه الوثيقة بأبرز الممارسات التي تعمل على سلامة الحوكمة بالبنوك ضمن سبعة مبادئ هي:[1]

- المبدأ1: بناء أهداف إستراتيجية ووضع قيم للعمل.
- المبدأ2: وضع وتعزيز خطوط واضحة حول المساءلة والمسؤولية.
- المبدأ3:ضمان كون أعضاء المجلس مؤهلين حسب وضعياتهم.
- المبدأ4: ضمان أن هناك إشراف ملائم من الإدارة العليا.
- المبدأ5: الاستفادة الفعالة من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون.
- المبدأ6: ضمان كون أساليب المكافأة متشكلة من القيم الأخلاقية للبنك ومن المحيط الرقابي والاستراتيجي له.
- المبدأ7:العمل والسير بحوكمة الشركات في البنك وفق أسلوب ونمط شفاف.

الفرع الثالث: مبادئ الحوكمة في المصارف من منظور لجنة بازل 2006.

أصدرت لجنة بازل نسخة معدلة من توصياتها وأعمالها السابقة عام 2005 وفي فبراير2006 أصدرت نسخة محدثة يتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في:

[1]نفس المرجع، ص 86، 87.

- المبدأ1: ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها،ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال البنك.
- المبدأ2: ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك وعلى قيمه.
- المبدأ3: ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة.
- المبدأ4: على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياساته.
- المبدأ5: ينبغي على المجلس والإدارة العليا فعليا،استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجين ووظائف الرقابة الداخلية.
- المبدأ6: على البنك ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الإستراتيجية والطويلة الأجل، وكذلك مع محيط الوقاية.
- المبدأ7: ينبغي إدارة البنك وفق أسلوب شفاف.
- المبدأ8: ينبغي على مجلس الإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

خلاصة الفصل الأول.

من خلال دراسة هذا الفصل خلصنا إلى مجموعة من النتائج:

-تعتبر الحوكمة على مجموعة من العلاقات التي تربط بين المسيرين في المؤسسة ومختلف الأطراف المتعاملة معها.

-إن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة من شأنه أن يساعد على تحسين الأداء المالي.

هناك مجموعة مبادئ ينصح بها لنجاح الحوكمة لعل من أبرزها مبادئ لجنة بازل التي ركزت على تفاصيل الحوكمة البنكية.

-إن تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة في الجهاز المصرفي يجب أن يكون عن طريق البنك المركزي باعتباره المسؤول الأول عن تنظيم ورقابة البنوك والإشراف عليها.

الفصل الثاني:

الأزمات المالية المصرفية

تمهيـــد

لقد شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات والانهيارات المالية والمصرفية كان معظمهما بسبب المضاربات، بدأ بانهيار البورصة الأمريكية عام 1929 الذي جاء إيذانا بحلول الكساد العظيم، كما وقعت عدة نوبات من الأزمات وخاصة في اقتصاديات الأسواق الناشئة كأزمة المكسيك (1994 – 1995) أزمة جنوب شرق آسيا 1997 والتي سميت بأزمة الثقة، وأزمة الأرجنتين 1998، وتعتبر الأزمنة المالية العالمية لعام (2007 – 2008) أحد أقوى الأزمات المالية من حيث عمقها ومدى انتشارها العالمي وتتدرج ضمن سلسلة الأزمات المالية المصرفية التي ميزت النظام الرأسمالي لأكثر من تزن لذلك سوف تتطرق في هذا الفصل إلى الأزمات المالية المصرفية فقد قسمنا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : بعنوان ماهية الأزمات المالية

المبحث الثاني : بعنوان ماهية الأزمات المصرفية

المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية.

تعتبر الأزمات المالية من أكثر مواضيع الاقتصاد تداولا، نظرا لطبيعتها الدورية، وارتباطها بدورات الأعمال لذا سوف نتطرق لمفهوم الأزمات المالية وأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية وأنواعها

الفرع الأول: مفهوم الأزمة المالية.

يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها تلك الاضطرابات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية مثل:أسعار الأسهم والسندات، الودائع المصرفية و أسعار صرف العملات.

وهناك مفهوم أخر للأزمة المالية على أنه اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية وتمتد أثار هذه الأزمة إلى قطاعات اقتصادية أخرى ومع استمرار تداعيات هذه الأزمة على هذه القطاعات قد تتحول إلى أزمة اقتصادية بأتم معنى الكلمة مثل الأزمة الاقتصادية لعام 1929م. [1]

وتعرف أيضا على أنها الوضعية التي تكون فيها عرض النقود أقل من الطلب عليها، و هذا يعني أن السيولة تتبخر بسرعة وهذا راجع لعدم توفر الأموال لدى البنوك، الأمر الذي يدفعها لبيع بعض أصولها بغرض تجنب العجز أو الانهيار. [2]

الفرع الثاني: أنواع الأزمات المالية

يمكن تصنيف الأزمات المالية إلى 3 أنواع رئيسية هي:

1-أزمات العملة وأسعار الصرف : تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان

---

[1] - ساعد مرابط**ـ الأزمة المالية العالمية2008، الجذور والتداعيات**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباسسطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009 ص 3.

[2] - عبد القادر عصماني، **أهمية بناء أنظمة لادارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**، الملتقى الولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، نفس المرجع ص 16 .

المدفوعات، وتحدث تلك الأزمات عند اتحاد السلطات النقدية قرار نخفض سعر العملة نتيجة عمليات مضاربة، وبتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانهيار سعر تلك العملة، وهو شبه بما يحدث في تايلندا وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997[1]

2-الأزمات المصرفية[2]:

تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تحطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك، وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية.

وعندما يحدث العكس، أي توافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان أو creditcrund

3- أزمات أسواق المال(حالة الفقاعات):

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة"الفقاعة". حيث يتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر.

وهو ما يحدث يكون الهدف من شراء الأصل-كالأسهم على سبيل المثال- هو الرابح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاها قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء فينفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

[1]- حمزة دبار، انعكاسات **الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مذكرة ماجستير غير منشورة. اقتصاد دولي. جامعة محمد خيضربسكرة سنة2012-2013 ص 5.

[2]- بلقاسم زايري ميلود مهدي، **الأزمة المالية الدولية نظرية للأزمة أم أزمة**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية والحوكمة العالمية، المرجع السابق، ص ص 3، 4.

المطلب الثاني:أسباب الأزمات المالية والسياسات العلاجية للأزمات:

الفرع الأول:أسباب الأزمات المالية

رغم اختلاف الأزمات المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي إلا هناك عدة عوامل قد تزيد من حدة و تأثير تلك الأزمات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:[1]

1-عدم استقرار الاقتصاد الكلي:

تعتبر التقلبات في شروط التبادل التجاري أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية، فيصعب على عملاء البنوك العاملين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد في حالة انخفاض شروط التجارة الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون، كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية أحد مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر في حدوث العديد من الأزمات المالية، أما في الجانب المحلي فهناك التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة، وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات المالية في العديد من الدول النامية، كما أن هناك أثارا سلبية أخرى على مستويات النمو المحلي الإجمالي والتي كان لها دور هام في التهيئة لحدوث الأزمات المالية.

2-اضطرابات القطاع المالي:

شكل انهيار أسواق الأوراق المالية والتوسع في منح الائتمان وتدفقات رؤوس الأموال الكبيرة من الخارج القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية. وشهد القطاع المالي توسعا كبيرا، ترافق مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي بعد عدة

سنوات من الانغلاق وسياسات الكبح المالي بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي وضعف في الاقتصاد.

---

[1]- محمد الهاشمي الحجاج، **أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011م-2012م، ص ص 68، 70

عانت العديد من الدول النامية من عدم التهيئة في الكافية للقطاع المالي وضعف واضح في الأطر المؤسسية القانونية والتنظيمية، وأدى التوسع في منح الائتمان إلى حدوث ظاهرة تركز الائتمان سواء في نوع معين من القروض مثل:القروض الاستهلاكية أو العقارية أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري، ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية التي شهدتها الدول النامية، حصول انتعاش كبير في منح القروض ولم تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فحسب، بل شملت كذلك الدول الصناعية مثل : فنلندا والنرويج والسويد واليابان والولايات المتحدة الأمريكية

3-ضعف النظم المحاسبية والإفصاح والأطر القانونية:

حيث أن الإطار الذي تعمل فيه البنوك إذا كان ضعيفا أو هشا فسيؤثر سلبيا على أداء البنوك، ويرى معظم المحليين أن النظم المحاسبية المتبعة و إجراءات الإفصاح المحاسبي وكذلك الإطار التشريعي تعتبر من معوقات فعالية جهاز السوق وممارسة الإشراف الفعال على البنوك، و أوجه الضعف هذه تؤدي إلى تدهور معدلات الربحية، ولا يستطيع المستثمر الخاص أو المشرفون على الرقابة على البنوك إدارة وتنظيم البنوك التي ترتكب أخطاء بدون معلومات تتسم بالدقة والموضوعية والشمول حول المقدرة الائتمانية للعملاء والمقترضين

وإذا كان النظام التشريعي يتسم بالتعقيد وبطئ الإجراءات وطولها سواء البنوك للمطالبة بحقوقها تجاه المقترضين أو حالات الإفلاس فإن النتيجة هي ارتفاع خسائر البنوك وارتفاع تكاليف الإقراض. كما أن العديد من الدول التي تعرضت لأزمات مالية تعاني من ضعف النظم والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية.

الفرع الثاني السياسات العلاجية للأزمات المالية:

رغم تحسن تقنيات توقي الأزمات المالية، إلا أن هذه الأخيرة تحدث باستمرار، وفي كل مرة تظهر الأزمة المالية بخصائص متميزة وتطلب إجراءات مختلفة لعلاجها، كما تفرض على متخذي القرار التحرك بسرعة للحيلولة دون توسعها وتعمقها. ومن بين السياسات العلاجية ما يلي:[1]

[1]- نادية العقون، **العولمة الاقتصاديةوالأزمات المالية :الوقاية والعلاج "دراسة لازمة الرهن العقاري في و. م.**. أأطروحة دكتوراه منشورة، تخصص اقتصاد التنمية جامعة الحاج لخضر باتنة 2012-2013 ، ص ص 298-299

يمكن للحكومة أن تبيع احتياطات الصرف الأجنبي لمساعدة البنوك والشركات لحماية أنفسها من مخاطر الصرف الأجنبي في محاولة لمنع حدوث أزمة في القطاع الخاص. ولكنها بذلك تخاطر بأن ينتهي بها الأمر إلى احتياطات غير كافية لتغطية ديونها قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية، وخاصة في حالة محاولتها حماية سعر الصرف مبالغ في تقدير قيمته.

قد يتعين على الحكومة أيضا أن تختار بين رفع أسعار الفائدة لوقف تدفقات رأس مال إلى الخارج ووقف تراجع قيمة العملة، والإبقاء على ثبات أسعار الفائدة للحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي.

كما يمكن الحصول على التمويل الخارجي من أجل التصدي لازمة وشيكة الحدوث أو منع خروج أزمة قد حدثت بالفعل عن نطاق السيطرة عليها.

فالحصول على التمويل في المراحل المبكرة للأزمة، قبل أن تمتد الصعوبات في قطاع واحد إلى قطاعات أخرى، يمكن أن يمنع انتشار فقدان الثقة، وتجنب موجة من الطلب على الأصول الخارجية، والحاجة إلى تمويل خارجي أكبر مما يمكن أن يلبيه القطاع الرسمي؛ ورغم أن كل الأزمات لا تتطلب تدخلا رسمي، فإن بعض الحكومات لديها موارد كافية خاصة بها لتحاشي نشوب أزمة ما. وفي أزمات معينة قد تؤدي القروض الخارجية الإضافية إلى إضعاف القدرة على الاستمرار، وقد تكون إعادة هيكلة الدين أفضل لبلد ما من تحمل دين جديد.

المطلب الثالث: خصائص الأزمات المالية ومؤشراتها الاقتصادية

الفرع الأول: خصائص الأزمات المالية

من أهم خصائص الأزمة المالية ما يلي:[1]

*المفاجأة العنيفة عند انفجارها واستقطابها لكل الاهتمام من جانب الأفراد والمؤسسات المتصلة بها.

*التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها و أسبابها وقوى المصالح المتعلقة بها.

*وجود نوع من الضباب يمنع الرؤية بشكل واضح وهو ما يتمثل في نقص المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار، و بالتالي عدم قدرته على تحديد أي الاتجاهات يجب أن يسلك.

---

[1]- مراد ناصر، **الأزمة المالية العالمية، الأسباب، الأثار وسياسات مواجهتها** الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية مرجع سابق ص 3.

*سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة.

الفرع الثاني:المؤشرات الاقتصادية الدالة على حدوث الأزمات المالية:

يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية حدوث صدمات أو هزات في سوق الأوراق المالية أو تعرضها لأزمة في العملات في مصنفين: [1]

1-التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية التي تهز ثقة المستثمرون.

2-الخصائص الهيكلية للسوق أو خصائص التركيب التي تجعله عرضة لأن يفقد المستمرون الثقة فيه.

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية وإمكانات التحكمعدوى الأزمات**، دار الفكر الجامعي، إسكندرية مصر 2005م ص 38.

ويمكن توضيح المؤشرات الاقتصادية لكل صنف في الجدول التالي:

جدول 1:المؤشرات الاقتصادية التقليدية الدالة على وقوع الأزمات المالية.

التطور في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية والبنيوية
-ارتفاع معدل التضخم -نمو سريع في التدفق النقدي -انخفاض حقيقي لمعدل نحو الصادرات -عجز مالي متزايد -ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد -النمو السريع في الاعتماد المالية المحلية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي -ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض -نمو الديون الخارجية وزيادة الديون بالعملات الأجنبية - انخفاض الاحتياطي العالمي -ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة.	-نظام جمود معدلات التبادل؛ -استراتجية النمو المتزايد في الصادرات ؛ -قطاع التصدير أكثر تركيزا؛ -ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية ؛ -ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل ؛ -تحرر سوق المال الحديث؛ -انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم؛ -سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم؛-سيطرة بعض الصناعات على سوق الأسهم ؛ -الرقابة على دخول السوق والخروج منه.

المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي " **العولمة المالية وامكا نات التحكم في عدوى الأزمات المالية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر 2005م ص 3

المطلب الرابع :التخطيط الاستراتجي لإدارة الأزمات المالية :

تلعب منهجية التخطيط الاستراتجي المتبعة دورا هاما في تعزيز قدرة البنوك على التعامل مع الأزمات المالية والاقتصادية، وضمن سياق التحليل المتعلق بالتعامل مع الأزمات المالية من المفيد الإشارة إلى بعض العناصر المتعلقة بإستراتجية مواجهة الأزمات المالية والتي ينبغي الإحاطة بها والأخذ بها.

1-العناصر اللازمة للتعامل مع الأزمات المصرفية:[1]

-تحديد المسؤوليات والمساهمات في الأزمة ومن المسير ومعاقبته.

-تحديد أسس الإنقاذ.

-إعادة النظر في النظام المالي الدولي.

-إبقاء الاقتصاد الهدف الأساسي بدلا من الذهاب للظواهر. العودة لجذور الأزمة، الإهتمام بعوامل الرقابة. لكن بعد استقرار النظام المالي.

-توقيت وسرعة تطبيق خطة الإنقاذ.

2-التدرج في معالجة الأزمة المالية:

-الذهاب الفوري لاستقرار النظام المالي.

-الذهاب للاقتصاد وخلق الثقة في المناخ الاقتصادي والاستثماري.

-التركيز على تعزيز رؤوس أموال المؤسسات من مصادرها الذاتية أوبمساهمة الحكومة.

3-الحصانات:

-البناء الهيكلي والاداري والتمويلي السليم.

-مستوى متقدم من فهم الأزمات أسبابها، تداعياتها، معالجتها، دورات مستمرة وإيقاف على الموارد البشرية.

4-التصدي:

-تقييم للأزمة وأسبابها ودور المؤسسة فيها.

---

[1]فؤاد حمدي سيسو، **محددات ادارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية(الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات)**، اتحاد المصارف العربية 2010م، ص ص 132، 134.

-حصر الأسباب الاقتصادية والمالية والنقدية.

-تحديد خطة الإصلاح ضمن حدودها وعمقها وأسبابها مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

1-سرعة إجراء التشخيص وتحيد أسلوب الخلاص ومتطلباته.

2-التصدي أولا لما يدعم الوضع المالي للمؤسسة واستعادة الثقة فيها ثم التحول إلى الإطار الأوسع مع الاهتمام بتعزيز رأس المال والموارد الذاتية.

المبحث الثاني: ماهية الأزمة المصرفية

المطلب الأول: مفهوم الأزمات المصرفية

هناك عدة تعاريف للأزمات المصرفية نذكر منها:[1]

تعرف الأزمات المصرفية بأنها الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إعسار مالي، بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي لضخ أموال إضافية لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي

ويعرفها البعض الأخر بأنها حينما تكون الالتزامات الموجودة في البنوك تفوق الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كافي لتغطية نفقاته.

الأزمات المصرفية هي عبارة عن مزيج معقد ومتفاعل من حالات الضعف الاقتصادي والمالي والهيكلي والباعث للكثير من الأزمات هو بالأساس متغير اقتصادي كلي يتزامن في الأغلب مع الانسحاب المفاجئ لرأس المال الخارجي الأجنبي.

من المعايير المستخدمة في تعريف الأزمات المصرفية:

-نسبة القروض المعدومة إلى مجموع القروض تتجاوز 10%

-إذا تجاوزت عملية انقاذ البنوك من الإفلاس والإنهيار 2% من الناتج المحلي الخام.

-إذا نتج عن الأزمة تأميم البنوك.

المطلب الثاني: أسباب نشوب الأزمات المصرفية

البنوك عبارة عن مؤسسات مالية بحيث تتكون التزاماتها (خصوم) من ودائع قصيرة الأجل وموجوداتها (الأصول) من قروض قصيرة وطويلة الأجل التي قامت تقديمها إلى المتعاملين الاقتصاديين والمستهلكين على السواء. عندما تصبح قيمة الموجودات أقل من قيمة الالتزامات فإن ذلك يؤدي إلى إعلان الإفلاس بالنسبة

[1] عبد الغني الحريري، **دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، مرجع سابق، ص ص5، 6.

للمؤسسات المالية، فقيمة الموجودات قد تنخفض بالنسبة لمؤسسة مالية معينة وذلك راجع في غالب الأحيان إلى إفلاس زبائنها الذين أصبحوا غير قادرين على استرداد المبالغ المقترضة (مخاطر الأثمان). [1]

لذلك يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى:[2]

1 أسباب متعلقة بالاقتصاد الجزئي: وتلخص في

-عدم الاتساق بين أصول وخصوم البنوك (الالتزامات قصيرة المدى مقابل أصول طويلة المدى أو الالتزامات بالعملة الأجنبية مقابل أصول بالعملة المحلية).

-تدخل مفرط للدولة في توجيه القروض.

-ضمانات حكومية مفرطة وإجراءات تحقر على المخاطرة.

-تحليل مالي مبكر.

2 أسباب متعلقة بالاقتصاد الكلي: وتلخص في:

-صدمات خارجية وداخلية (تغير في معدلات التبادل أو ارتفاع في سعر الفائدة العالمي أو تقهقر سعر الصادرات).

-توسع مفرط في الإقراض.

-نظام سعر الصرف المتبع (قضية اختيار نظام صرف ملائم).

-تراجع النشاط الاقتصادي.

انخفاض أسعار الأسهم وأسعار الأصول مثل العقارات.

---

[1] عبد القادر بلطاس، **تداعياتالأزمات المالية العالمية أزمة sup-prine** دار النشر -legende 2009، ص 98.

[2] صلاح الدين طالبي، **تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتهاحالة الجزائر)** مذكرة ماجيستر غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقاسم تلمسان السنة2009-2010 ، ص 8.

إن الأزمات التطبيقية حول الأزمات المصرفية تبين أن العوامل الخارجية مثل تغير أسعار الفائدة وتذبذب التدفقات الدولية تلعب دورا كبيرا

في نشوب الأزمات المصرفية خاصة إذا تزامنت مع سياسات تنظيمية وسياسات رقابية غير ملائمة (إطار قانوني ضعيف، ملكية مركزة، آلية غير واضحة لتقييم المخاطر).

-كما أنه ليس هناك سبب وحيد في اندلاع الأزمات المصرفية ولكن نتيجة تفاعل بين عدد من الأسباب المذكورة.

المطلب الثالث: مؤشرات قرب اندلاع الأزمات المصرفية

أثبتت العديد من الدراسات المعنية بدراسة أسباب التعثر للبنوك عن أن التعثر والأزمات المصرفية لا تحدث فجأة وإنما تستحقها مقدمات ونذر كثيرة ومؤشرات تبرز بجلاء قرب وقوع هذه الأزمات ومن أهم المؤشرات في هذا الصدد ما يلي:[1]

-شبه الديون المعدومة/ محفظة البنوك.

-التقلبات الحادة في أسعار الأصول المالية للبنوك وفي أسعار الأسهم والعقارات.

-تزايد حالات الإفلاس.

-تقديم الحكومات لمساعدات مكثفة للمؤسسات المالية المتعثرة.

-الاندلاع في سحب الودائع.

-إغلاق العديد من المشروعات.

-الاستيلاء الحكومي على عدد من المؤسسات وتزايد عمليات الاستحواذ والاندماج بين المؤسسات المالية.

[1]- أحمد غانم، الأزمات المالية والمصرفية الائتمان النتائج العلاج، بدون ذكر سنة وبلد النشر، ص ص 12، 13.

وقد أجرت دراسة عملية هامة على 53 بلد (شملت 22 بلد متقدم، 31 بلد متخلف) عن الفترة 75-97 م، وقد تبين من الدراسة أن هذه البلدان شهدت خلال تلك الفترة 158 أزمة عملة 540 أزمة مصرفية، وكانت أزمات العملة أكثر انتشارا خلال فترة من 75-82 م بسبب الصدمات الاقتصادية الخارجية، بينما تزايدت الأزمات المصرفية خلال الفترة من 87-97 م بسبب تزايد عمليات التحرير المالي، كما جرت محاولات لصياغة نظام للإنذار المبكر بوقوع الأزمات Early Warning System وذلك من خلال رصد سلوك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة السابقة على وقوع الأزمات وسلوكها العتاد، ومن خلال مراقبة سلوك هذه المتغيرات يمكن التنبؤ بإمكانية اندلاع الأزمات، وتتصل هذه المتغيرات بمشاكل القطاع المالي ومشاكل القطاع الخارجي للاقتصاد مثل المؤشرات الآتية:[1]

-نسب العجز المالي.

-نسب الاستهلاك الحكومي.

-حجم الائتمان المصرفي للقطاع العام.

المطلب الرابع : لمحة عن أهم الأزمات المالية المصرفية (1929 – 2008) :

لقد شهد العالم موجات متتالية من الأزمات المالية والمصرفية ومن أشهر هذه الأزمات ما يلي :

الفرع الأول: أزمة الكساد العظيم 1929 : [2]

تعد أشهر الأزمات المالية التي عرفها العالم في القرن العشرين و أقواها أثرا وجذورها تعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى حيث عرف الاقتصاد الأمريكي انتعاشا كبيرا بين السنوات 1922 – 1929 نتيجة تدهور الاقتصاد الأوروبي من جهة وازدهار الصناعة الأمريكية بسبب استخدام أساليب التنظيم الصناعي الحديثة، كما عرف الاقتصاد الأمريكي ارتفاع في المردودية الفلاحية وزيادة بحجم الاستهلاك بفعل زيادة وتحسن الدخل الفردي، رغم هذا الازدهار الاقتصادي فقد عرف الاقتصاد الأمريكي نقاط ضعف هامة منها عدم مسايرة وتيرة الاستهلاك لضخامة الإنتاج، الاعتماد على القروض سواء بالنسبة للإنتاج أو بالنسبة للاستهلاك بسبب

[1] - نفس المرجع، ص ص 12، 13.

[2] ساعد مرابط : الأزمة المالية العالمية 2008، الجذور والتداعيات، مرجع سابق، ص ص 4 – 5

التسهيلات المقدمة من طرف البنوك في هذا المجال، انتشار المضاربات في البورصة بشكل حاد حيث ارتفعت أسعار الأسهم ارتفاعا كبيرا بشكل لا يتناسب مع الزيادة الحقيقة في أرباح الشركات، وفي يوم 24 أكتوبر 1929 والذي يعرف باسم الخميس السود تم طرح 19 مليون سهم للبيع دفعة واحدة فكان العرض كبير بكثير من الطلب، مما أدى إلى هبوط أسعار الأسهم بنسبة 13 % وانهارت بذلك بورصة " وول ستريت " ثم توالت الانهيارات في أسواق المال العالمية لتمتد أثار هذه الأزمة المروعة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي وكان من مظاهر هذه الأزمة ما يلي :

- انخفاض شديد الاستهلاك الكلي
- انخفاض الاستثمارات في القطاع الإنتاجي
- ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى حوالي 40 % من قوة العمل الأمريكية سنة 1932
- امتداد أثار هذه الأزمة إلى بلدان أوربا الغربية ومستعمراتها على نحو هذه أركان النظام الرأسمالي ليفسح المجال أمام أفكار اقتصادية جديدة تزعمها المفكر الاقتصادي المشهور " كنير" ولقد تميزت هذه الأزمة بالخصائص التالية :
  - ✓ كان لها ارتباط وثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي
  - ✓ زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله
  - ✓ استمرت الأزمة لفترة طويلة (1929 – 1933)
  - ✓ عمق وحدة هذه الأزمة، حيث كان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية 1929 حتى منتصف 1933 من 10. 000 بنك في الولايات المتحدة، أي حوالي 40 % من إجمالي عدد البنوك، وانخفضت الودائع لدى البنوك بحوالي 33 %
  - ✓ انخفاض كبير في مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم في بنك انجلترا خلال الفترة (1930 – 1933) بحدود 3. 1 % مقابل 5. 5 % في عام 1929
  - ✓ اختلاف أمد ودرجة حدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير، ففي خريف 1929 انهارت أسعار الوراق المالية في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ربيع عام 1931 امتدت الأزمة النقدية والمالية إلى الدول الأوروبية
  - ✓ رافقت الأزمة تقلبات حادة في أسعار العملات، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول

الفرع الثاني : أزمة المكسيك 1994 : [1]

كانت المكسيك حتى نهاية عام 1994 البلد الذي أغرى المستثمرين وحقق وعوده بإيرادات خيالية لهم ن ذلك لأن (البيزو) كان مرتبطا بالدولار الأمريكي، وقد قدم حينها فوائد مرتفعة جدا ن فقد استمرت المليارات من الدولارات في المكسيك وبدأ أن مستوى التطور المتحقق هو الطريق الصحيح، بحيث تنضم المكسيك إلى دول جنوب شرق آسيا دول الموز Tigerstaten من حيث قدرتها لتغلب على أزمة المديونية (للعالم الثالث) بنجاح، غير أن إجراءات عيد الميلاد 1994 قد أسكتت المدائح، ليظهر أن حاجة المكسيك هي أكثر من مليار دولار لضمان قدرة الدولة الإئتمانية فقد أعلنت الآلاف إلى عاطلين عن العمل (الأزمة الأولى للقرن الحادي والعشرون).

في 1 جانفي 1994 بدأ العمل منطقة التجارة الحرة لشمال الأطلسي (NAFTA) ودولها كانت : كندا، الولايات المتحدة، وبلد نام هي المكسيك، إذ أريد بانضمام المكسيك إلى هذه المنطقة، تقديم نموذج على أن البلدان النامية في وضع يسمح لها باللحاق واختصار المسافات من خلال التجارة الحرة.

الفرع الثالث : أزمة الدول الآسيوية : [2]

تعرضت الدول الآسيوية هي دول (أندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايوان، هونج كونج، تايلاند، ولأرس، الفلبين، كمبوديا) الأزمة مالية حادة عام 1997، وشهدت الأسواق المالية لهذه الدول انهيار كبير بدأ الاثنين الثاني من أكتوبر 1997، وأطلق عليه يوم الاثنين المجنون بدأت الأزمة من تايلاند، وانتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة، حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، فانخفض مؤشر (Hang-Sang) بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة ن دون أن يكون متوقعا انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة وتلك السرعة، نظرا لما تمتعت به اقتصادياتها من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة أنذاك، وكانت تتراوح ما بين 7 % - 8 % كمتوسط إضافة تنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها واقتصادياتها في الأسواق العالمية.

---

[1] -عبد الله خبابة : **السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 361 – 362

[2] -محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد حميش : **الأزمات المالية قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة**، دار الثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 24 – 26

أما أسباب الأزمة فيمكن تحديدها بالآتي :

- ✓ ثبات سعر الصرف في هذه البلدان أعطى إحساسا زائفا بالأمان
- ✓ إبرام عقود ديون ضخمة مقومة بالدولار
- ✓ اتساع عجز الحساب الجاري
- ✓ ضعف الصادرات نتيجة لارتفاع قيمة الدولار مقابل الين الياباني وخفض الصين لعملتها عام 1994
- ✓ التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى الداخل
- ✓ تركز التدفقات في صورة افتراض قصير الأجل
- ✓ المضاربة على سعر العملة
- ✓ تدني الأرباح في أسواق الأسهم.
- ✓ رفع سعر الفائدة لوقف التحويل من العملة الوطنية إلى عملات أجنبية خاصة الدولار الأمريكي، ولتشجيع المستثمرين الحائزين للدولار لتحويل ما لديهم إلى العملات الوطنية، فارتفعت أسعار الفائدة إلى 25 % في تايلاند، و35 % في كوريا وظلت كذلك لعدة أيام، مما اضطر المستثمرين في هذه الأسواق إلى التخلي عن الأوراق المالية لإيداع قيمتها في المصاريف للاستفادة من الفائدة المرتفعة، فزاد المعروض من الأوراق مع قلة طلبات الشراء، فانخفضت أسعار الأسهم بنسبة 25 % - 50 % من الأسعار السوقية.

الفرع الرابع : أزمة الأرجنتين 1998 : [1]

يمكن إيجاز أهم معالم الأزمة المالية في الأرجنتين عام 1998 إلى ما يلي :

- ✓ العجز الضخم في ميزانية الدولة وتغطيته بإجبار المصارف على شراء سندات حكومية على نطاق واسع.
- ✓ تدهور البنية المالية للمصاريف نتيجة الركود الاقتصادي عام 1998
- ✓ ضعف قدرة المقترضين على السداد

[1] نفس المرجع، ص ص 24-26.

- ✓ تراكم القروض صعبة التحصيل، والمعدومة
- ✓ سحب المستثمرين الأجانب، استثماراتهم من المصارف المحلية
- ✓ تهاوي قيمة موجودات المصارف وتشمل القروض والسندات الحكومية ارتفاع أسعار الفائدة عام 1994، قبيل الأزمة المالية في المكسيك

الفرع الخامس: أزمة الرهن العقاري 2008:

لقد ساهمت عوامل متعددة في تشكل وانفجار الأزمة المالية التي بدأت بوادرها الأولى من الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل باقي دول العالم محدثة سلسلة من التداعيات التي لم تبلغ مداها بعد، ويمكن إجمال أهم الأسباب التي كانت وراء اندلاع هذه الأزمة هي : [1]

- ✓ تغير ظروف الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأمريكي
- ✓ الانحراف عن المقاييس المعمول بها في منح القروض العقارية
- ✓ تعميم المضاربة واللجوء إلى أوراق مالية جد متطورة
- ✓ وكالات التصنيف الائتماني ومساهمتها في الأزمة المالية العالمية

تداعيات الأزمة عربيا : [2]

- ✓ انفجار الفقاعات العقارية مع تباين الآثار حسب أحجام تلك الفقاعة، دبي الأكثر تأثرا بمديونية حكومية قدرها 80 مليار دولار لمشاريع الأبراج والبنية التحتية وضعف الطلب بشكل مأزقا.
- ✓ تراجع الصادرات من سلع وخدمات بسبب هبوط الطلب العالمي بما في ذلك الطلب على السياحة سيؤثر سلبا على النمو الاقتصادي مع قناعتها باستمرار النمو بمعدلات منخفضة (2 %، 4 %)
- ✓ ربما يكون من النتائج الايجابية توجيه بعض الاستثمارات من دول الفائض إلى دول العجز بعد الدروس المستفادة الناتجة عن الخسائر الفلكية في أسواق المال الدولية

[1]-محمد الهاشمي **: أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية**، مرجع سابق، ص 108 .

[2]-جواد حديد : **الأزمة المالية وتداعياتها دوليا وعربيا**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر، 2009، ص ص 231، 232.

- ✓ هبوط الأسعار وأحجام التداول في بورصات الأسهم العربية والأثر السلبي المتعلق بالثروات المملوكة وهو في العادة بخفض الطلب على السلع والخدمات بنسبة 10 % من مستويات هبوط الأسعار من الذروة نحو القاع.

المطلب الخامس : استراتيجيات تنفيذ الحوكمة لمواجهة الأزمات المالية المصرفية :

يجب تحديد المعالم الإستراتيجية المثلى التي تسمح بالتنفيذ السليم للحكومة في البنوك والمؤسسات المالية حتى تتمكن من تحقيق استقرارها وسلامتها المالية وبالتالي تحقيق استقرار الجهاز المصرفي ككل ن وهذا يسمح بمواجهة الأزمات المالية والمصرفية بشكل فعال.

الفرع الأول : خصائص النموذج الأمثل للحوكمة : [1]

تحتاج المؤسسات خصوصا المالية والمصرفية منها إلى نظام فعال للحوكمة نظام قادر على التطور والتوافق مع متغيرات ومستجدات العمل، وهذا ما دفع العديد من المهتمين بالحوكمة إلى البحث في فرضيات النموذج الأمثل أو كيفية الوصول إلى نموذج حيوي وفعال صالح للتطبيق بشكل عام، أول المرونة الكافية بحيث يستوعب متطلبات الحوكمة وعليه فنظام الحوكمة حتى يكون نموذجا جيدا لابد من توافر خصائص أهمها ما يلي :

- ✓ الفاعلية الكاملة في تحقيق وارساء مبادئ الحوكمة
- ✓ البساطة الشديدة في التطبيق وفي التنفيذ
- ✓ سهولة الاستيعاب من جانب العاملين
- ✓ المرجعية العميقة، خاصة في إطار هيكل القيم والآداب العامة
- ✓ القابلية للاستقرار والتطور والارتقاء، والتكيف مع المتغيرات والمستجدات وبشكل دائم ومستمر.

[1] بن علي بلعزوز، عبد الرزاق حبار، **الحوكمة في المؤسسات المالية المصرفية مدخل للوقاية من الازمات المالية المصرفية، دراسةحالة الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية الاقتصادية والحوكمة العالمية، مرجع سابق، ص ص10- 13.

الفرع الثاني : متطلبات نموذج الحوكمة الجيد بالبنوك :

ومن بين العوامل الأساسية التي تدعم التطبيق السليم للحوكمة بالنظام المصرفي نذكر ما يلي:

- ✓ وضع أهداف استراتيجية ومجموعة من القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية.
- ✓ وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية بالبنك
- ✓ ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة وعدم خضوعهم لأي تأثيرات، سواء داخلية أو خارجية
- ✓ ضمان توافر رقابة ملائمة بواسطة الإدارة العليا
- ✓ الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعين الداخليين والخارجيين في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية.
- ✓ ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه والبنية المحيطة.

الفرع الثالث : دور البنوك المركزية والسلطات الإشرافية في الحكومة المصرفية :

تساعد الحوكمة بالبنوك السلطات الإشرافية والبنوك المركزية في فرض رقابتها على المؤسسات المالية والمصرفية، وتحقيق أهدافها في حماية حقوق المودعين وتطبيق السياسة النقدية والائتمانية، وفي هذا الإطار يجب على البنوك المركزية أن تتحقق من أن مؤسسة مالية ومصرفية خاضعة لإشرافها هيكلا تنظيما مناسبا، كما ينبغي عليها التأكد من أن هذا الهيكل مصاحب بمجموعة من السياسات وإجراءات الرقابة الداخلية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المؤسسة المالية والمصرفية وحقوق المودعين ويضمن سلامة ومتانة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري تلعب البنوك المركزية دور أساسا في إرساء نظام حوكمة جيدة داخل القطاع المصرفي وهذا من خلال التنظيم الاحترازي والرقابة المصرفية وتأمين نظم الدفع، وتؤدي هذه الوظيفة من طرف البنوك المركزية في دول العالم وفق أشكال مختلفة، حيث نجد في بعض الدول تدخل مباشر للبنك المركزي في إتمام هذه الوظيفة على عكس دول أخرى أين يتم استحداث هيئة مستقلة تتكفل بذلك، وقد يحدث توزيع هذه المهمة على عدة هيئات مشاركة مع البنك المركزي على غرار ما هو يمارس في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن مهما تعددت هذه الأشكال فلابد من تدخل البنك المركزي شكل أو بآخر للحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي من خلال اعتماد سياسة فعالة لإدارة المخاطر، والواقع الذي يشهده عالم اليوم جراء الأزمة المالية يلقي مسؤولية كبيرة على البنوك المركزي في إيجاد الحلول المناسبة

لمعالجة الأزمة، لما تتمتع به سلطات واسعة سيجعل دورهم مصيريا بالتمكين الاقتصادي العالمي من الخروج من الأزمة المالية الحالية.

خلاصـــة الفصل الثاني

تعتبر الأزمات المالية والمصرفية تهديدا كبيرا للاقتصاد العالمي لذلك يجب إتباع نظرة عملية لتفادي هذه الأزمات ويمكن أن نقول أن الحوكمة هي الوسيلة الوحيدة للتأكيد من دقة وحسن أداء المؤسسات المالية والمصرفية، فقد وضعت الأحدث التي مر بها الاقتصاد العالمي مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام مجتمع الأعمال والمؤسسات المالية والدولية، فهي تغير منهاج أمثل للوقاية ومعالجة الأزمات المالية، حيث يؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة البنوك إلى توفير الاحتياطات اللازمة، ضد سوء الإدارة مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
–وكالة باتنة-

تمهيـــد :

شهد النظام المصرفي الجزائري تغيرات وتطورات ولإصلاحات تمت على عدة مراحل فبعد الاستقلال ورثت الجزائر نظاما مصرفيا واسعا قائما على النظام الليبيرالي، لكن المفارقة أن المنهج الاقتصادي الذي تتبعه الجزائر في هذه المرحلة هو النظام الاقتصادي الاشتراكي القائم على التخطيط مما خلق نوعا من التناقض في هذه المرحلة ، لتأتي بعد ذلك مرحلة جديدة وهي مرحلة التأمينات التي انعكست سلبا على بعض الجوانب خاصة، مع عدم وجود إطارت وطنية قادرة على التسيير مما أدى إلى هجرة الأموال إلى الخارج مع المهاجرين .

هذه المفارقات والتناقضات نتج عنها اختلافات هيكلية ووظيفية على مستوى الجهاز المصرفي، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى القيام بإصلاحات على مستوى الجهاز المصرفي .

وأصبح من الضروري الاهتمام بمفهوم الحوكمة المصرفية باعتبارها أداة رئيسية تهدف إلى التنظيم الجيد والإشراف الفعال على جميع أنشطة المصرف .

وفي هذا الفصل سنلقي الضوء على حالة البنوك الجزائرية ومعرفة مدى تطبيقها للحوكمة المصرفية بشأن البنوك ، لذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : نشأة وتطور الجهاز المصرفي الجزائري

المبحث الثاني : واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري

المبحث الثالث : مدى التزام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالحوكمة المصرفية

المبحث الأول : نشأة وتطور الجهاز المصرفي الجزائري

المطلب الأول : نشأة الجهاز المصرفي الجزائري :[1]

إن أول مؤسسة مصرفية في الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي ، كانت تلك التي تقرر إنشاؤها بموجب القانون الصادر في 1943/7/9 لتكون فرع لبنك فرنسا ، أما عن المؤسسة الثانية التي تم إنشاؤها فكانت المؤسسة الوطنية للخصم ، وقد اقتصرت وظيفة هذه المؤسسة على الائتمان فقط ، أي استقبال الودائع ومنح القروض ولكنها لم تقم بإصدار النقود نظرا لقلة الودائع .

وبعد ذلك كان إنشاء بنك الجزائر سنة 1851 ، يقرر رأسماله بـ 3 ملايين فرنك فرنسي ، ومع بداية هذا البنك بالعمل حتى تعرض إلى أزمة شديدة في الفترة ما بين سنتي 1880 – 1900 سبب الإسراف في منح القروض الزراعية والعقارية إلى المعمرين فنقل إلى فرنسا وكان مقرة باريس وتغيير اسمه إلى بنك الجزائر وتونس، وقد تم تأميم هذا البنك عام 1946 وفي عام 1958 حقق الإصدار بالنسبة لتونس بعد استقلالها وعاد مجددا اسم بنك الجزائر، وظل يعمل إلى غاية 1962/12/13 حيث ورثة البنك المركزي الجزائري .

وعليه يمكن القول بأن النظام البنكي الجزائري المحتلة كان ، رغم علله ، بمثابة امتياز للجزائر لم تحض به المستعمرات الفرنسية الأخرى وبعد الاستقلال ورنت الجزائر هذا النظام لكنه تابع لفرنسا وقد نتج عن ذلك تغير مكان المصارف وتتوقف أخرى نهائيا عن العمل بالإضافة إلى هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك، لإضافة إلى سحب الودائع من طرف المعمرين وهجرة رؤوس الأموال .

المطلب الثاني : أهم الإصلاحات في الجهاز المصرفي الجزائري

عملت الجزائر بعد الاستقلال على تكوين نظام مصرفي مستقلا وخاصا بها وتشكل في البداية من مؤسسات تابعة للاقتصاد الفرنسي مبنية على القواعد التي تحكم السوق البنكية الفرنسية ، واستمر الوضع حتى منتصف الستينات أين بدأت مرحلة التأمينات ، ثم تلتها في السبعينات والثمانينات مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتي عكست التوجهات السياسية والاقتصادية آنذاك وصولا إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في التسعينات .

---

[1]-بشير بن عيشى، عبد الله عالم : **المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية، تحدياتوانجازات**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، مناقشة مخاطر وتقنيات، جامعة جيجل، أيام 6، 7 جوان 2005، ص ص 2، 3.

1) مرحلة الإصلاح الذاتي (62 – 1989) :

قامت الجزائر في هذه المرحلة بمجموعة من الإصلاحات تمثلت في :[1]

- ✓ مرحلة تكوين نظام مصرفي وطني (1962 – 1965)
- ✓ تأميم البنوك الأجنبية (1966 – 1967)
- ✓ الإصلاح المالي والمصرفي 1971
- ✓ قانون القرض والبنك 1986
- ✓ قانون استقلالية البنوك .

2) مرحلة الإصلاحات المدعومة (89 – 1998) :

إن الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينات لم تأت بنتائج مرضية ،فلا المؤسسات زادت إنتاجيتها وتحسن أداؤها ، ولا البنوك قامت بمهامها كوسيط مالي ، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة والتي تمثلت في :

- ✓ تدهور حاد في أسعار المحروقات على المستوى الدولي
- ✓ تزايد عبء المديونية وخدمة الدين
- ✓ أحداث أكتوبر وارتبط بها من انعكاسات على الحياة السياسية والتوجهات الاقتصادية للجزائر

من خلال هذه الظروف المشار إليها صدر قانون 900 – 10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 .

3) أهداف قانون النقد والقرض :[2]

هدف قانون النقد والقرض (90 – 10) إلى مايلي

- ✓ وضح حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي

---

[1]-العيد صوفان : **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة**، دراسة تجربة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة، جامعة قسنطينة، 2010 – 2011، ص ص 3 – 11 .

[2]-حنان باكور : الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة، ماستر تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محنداولحاج، البويرة، 2013 – 2014، ص ص 14، 15 .

- ✓ رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض
- ✓ إعادة تقييم العملة الوطنية
- ✓ ضمان سير مصرفي جيد للنقود
- ✓ تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك .

4) الأمر 3 – 11 الصادر في 26 أوت 2003 الذي يلغي قانون 90 – 10 :

أصدرت السلطات الأمر رقم 03 – 11 المتعلق بالنقد والقرض في 26 أوت 2003 حين لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية ، إذ تم من خلال هذا الأمر إضافة عضوان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة ، معنيان من رئاسة الجمهورية وتابعين لوزارة المالية ، فمنح بذلك الأمر تدخل حكومي جدي في هياكل البنك المركزي ويهدف هذا التعديل إلى :[1]

- ✓ تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل
- ✓ تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحوكمة في المجال المالي
- ✓ تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور.

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من تكوين موظفين ومراقبين أكفاء ووجود نظام معلومات فعال يرتكز على تقنيات تحويل معلومات سريعة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات ومن أهم التعديلات التي جاء بها الأمر 3 – 11 هي :

- ✓ تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين منفصلين هما : مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض
- ✓ تمنع بعض المواد من 90 – 10 كل الأشخاص عدا البنوك والمؤسسات المالية من ممارسة عمليات البنك والقرض كما رفع المنع على الخزينة والمصالح المالية للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ، ولكن الأمر 03 – 11 لم يرفع المنع إلا على الخزينة العمومية .

[1]-: نفس المرجع السابق، ص ص 22، 25.

- ✓ بموجب هذا القانون (3 – 11) أسس بنك الجزائر جمعية المصرفين الجزائريين وأصبح يتعين على كل بنك ومؤسسة مالية في الجزائر الانخراط فيها ويمكن لوزير المالية أو المحافظ لبنك الجزائر استشارة الجمعية في كل المسائل التي تهم المهنة المصرفية .

5) تعديلات قانون النقد والقرض 2010 :

جاء الإصلاح المصرفي لسنة 2010 عن طريق الأمر رقم 10 – 4 المؤرخ في 26 أوت 2010 حيث جاء هذا الإصلاح بأهم النقاط التالية :

- ✓ أتى الإصلاح بتعريف لبنك الجزائر وتحديد صلاحياته ومهامه ، وحرصا على استقرار الأسعار وباعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية ، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي المالي
- ✓ في إطار سلامة النظام المصرفي وصلابته ، فرض بنك الجزائر على المصارف العاملة في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائن معه لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع لكي يحرص على السير الحسن لهذه النظم وفعاليتها وسلامتها
- ✓ كما حدد القواعد المطبقة عليها عن طريق نظام يصدره مجلس النقد والقرض
- ✓ كما حرص هذا الأخير على أنه يمكن الترخيص بالمساهمات الوطنية المقيمة بـ 51 % على الأقل من رأس المال ، وزيادة على ذلك تملك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة التي تحول لها واحيها والحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت .

المبحث الثاني : واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري

منذ سنة 1990 شرعت السلطات العمومية في تعديلات هيكلية على القطاع المصرفي بهدف التهيئة للعمل وفق آليات اقتصاد السوق وتحقيق نوعية الخدمات المصرفية وخلق منافسة بين البنوك ومن بين أهم البنوك التي ظهرت بعد هذه الفترة نجد الخليفة بنك وبنك الجزائر الصناعي والتجاري ، لكن أهم ما ميز هذه المرحلة ضعف رقابة بنك (المركزي) لهذه البنوك قبل وبعد بداية نشاطها ، مما أدى بهذه البنوك إلى الوقوع في أزمات مالية هزت القطاع المصرفي الجزائري .

المطلب الأول : أزمة البنوك الخاصة بالجزائر وضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة :

1-أزمة بنك الخليفة :[1]

إن مشكلة هذا البنك هي نتيجة للعديد من الأسباب ، أهمها فتح الاستثمار في القطاع المالي لأشخاص لا يمتلكون الخبرة الكافية في المجال البنكي ، وكان ذلك حال بنك الخليفة الذي تأسس سنة 1998 من قبل صاحبه خليفة لعروسي وهو صيدلي ، وعلى أساس المغامرة قدم هذا البنك خدمات ومنتجات بنكية لم يكن المودعون الجزائريون ليحصلوا عليها ، مثل معدلات الفائدة العالية على الودائع لأجل بطاقات بنكية ، حسابات بالعملة الصعبة ، تسهيلات القروض ، بطاقات الشراء ، تعادل ضعف مرتب الزبون وهذا كله بغرض جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن ، كما قدم هذا البنك قروضا خاصة ومغرية على الودائع الخاصة بالمؤسسات العمومية والهيئات العامة والضمان الاجتماعي ، وحسب ما أشارت إليه اللجنة البنكية في إحدى مذكراتها المتعلقة بنشاط الرقابة والتفتيش فإن أهم سبب لأزمة بنك الخليفة هو سوء الحوكمة من قبل بنك الجزائر ، التي تجلت من خلال :

- ✓ عدم احترام الإجراءات المحاسبة للبنك
- ✓ التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر
- ✓ المراجعة الغير منتظمة لملفات التوطين
- ✓ غياب المتابعة والرقابة

[1]-أمال عياري، أبو بكر خوالد : **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية : دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يوم 6 – 7 ماي 2012، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص 14 – 16 .

- ✓ عدم احترام قواعد الحذر

وقد واجه بنك الخليفة وضعية صعبة فيما يتعلق بحركة الودائع والوضعية المحاسبية وبالتالي عدم القدرة على سداد مستحقات الزبائن ، لهذا قامت السلطات بعد اتخاذ قرار تصفية البنك بالعديد من الإجراءات لغرض ضمان حقوق المودعين حيث قامت شركة ضمان الودائع بتقدير تعويضات بقيمة 600000 لجميع المودعين وهو ما لم يكن كافيا ، مما اضطر مصفي البنك إلى تطهير الحسابات وبيع أصول البنك .

2-أزمة البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) :

نفس الشيء حدث معه هذا البنك الذي تم اعتماده سنة 1988 من طرف بنك الجزائر ، وفي إطار برنامج الرقابة الشاملة الذي قام به بنك الجزائر سنة 2001 على مستوى هذا البنك ، وجد المفتشون العديد من التجاوزات للقواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بالنشاط البنكي من بينها :[1]

- ✓ عدم احترام التسيير الجيد للمهنة ، خاصة فيما يتعلق بمعالجة الشيكات غير المدفوعة .
- ✓ عدم كفاية الحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر
- ✓ عدم وجود احتياطي اجباري
- ✓ تجاوزات لقوانين الصرف

كل هذه الأمور وغيرها أدى إلى فقدان البنك التجاري والصناعي الجزائري للسيولة وعدم قدرته على تعويضها ، مما جعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته نحو المودعين ، لذا قررت اللجنة المصرفية في 31 / 8 / 2003 سحب الترخيص من هذا البنك .

3-أزمة الشركة الجزائرية للبنوك (CA-BANK) :

تحصل هذا البنك على الترخيص من طرف مجلس النقد والقرض في 1999/6/12 واعتمد من طرف بنك الجزائر في 1999/11/2 ، وقد أصدرت اللجنة البنكية وهي إحدى هيئات بنك الجزائر إلى جانب مجلس النقد والقرض مقررا يوم 2005/12/27 يقضي بسحب الاعتماد الممنوح له ووضع البنك المذكور قيد التصفية وتم تعيين مصفيين للقيام بعمليات التصفية ، ويشير ذلك المقرر أن اللجنة عاينت عدم ملائمة هذا البنك التي

[1]-نفس المرجع، ص ص 14 – 16 .

تفاقمت باعتراف مساهمي البنك بعدم قدرتهم على تكوين رأس المال المطلوب ، وعاينت اللجنة أيضا استمرارية حالة عدم سيولة البنك وبالتالي أثبتت حالة توقف هذا البنك عن الدفع .

وقد شهد القطاع المصرفي العديد من الأزمات بعد تصفية هذه البنوك إثر إعلان عدم قدرتها على التسديد ، حيث قامت اللجنة البنكية ومجلس النقد والقرض بسحب الاعتماد من عدة بنوك ، خاصة بعد عمليات الرقابة التي طالت هذه البنوك على غرار البنك الدولي الجزائري وبنك الربان الجزائري وكانت النهاية بزوال جميع البنوك الخاصة ذات الرأسمال الجزائري .

أما بخصوص البنوك العمومية ، فإن هذه الأخيرة تعاني من سوء الحوكمة ويظهر ذلك من خلال عمليات الاختلاس التي وقعت ببعض البنوك وبمبالغ ضخمة ، حيث أن هذه البنوك تعاني باستمرار من إشكالية القروض المتعثرة ، خاصة الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية العمومية ، كما تعاني من ضعف الرقابة الداخلية والخارجية ، بالإضافة إلى عدم تطبيقها لجميع قواعد الحيطة والحذر المعتمدة دوليا .

المطلب الثاني : المجهودات المبذولة لتطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية

لقد بذلت السلطات الجزائرية جهودا من أجل إرساء التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات المصرفية ومن بينها :

الفرع الأول : قوانين معززة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية :

ومن أهم هذه القوانين نجد:[1]

1) قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية : أصدر بنك الجزائر نظام رقم (2 – 3) بتاريخ 2002/11/14 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر ، تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل وفقا للمادة الثالثة من النظام (2 – 3) فإن أنظمة المراقبة الداخلية التي فرضت على البنوك والمؤسسات المالية ، ينبغي أن يحتوي على الأنظمة التالية :

- نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية

[1] امال عياري : أبو بكر خوالد ، نفس المرجع السابق ، ص ص 14–16.

- تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات
- أنظمة تقييم المخاطر والنتائج
- أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر
- نظام التوثيق والإعلام

إن القانون الجزائري لم يتعرض لهذه الظاهرة بصفة مباشرة وصريحة إلا سنة 1996 ، حيث أشار المشرع الجزائري إلى مصادر هذه الآفة والجنح المنشئة لها ، ولم يورد تعريفا صريحا لهذه الظاهرة ، وذلك من خلال إصدار الأمر (96 – 22) المؤرخ في 9 جويلية 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاص بالصرف الأجنبي وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج ...إلخ

وبتاريخ 1996/6/9 صدر مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء مرصد وطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، وهو هيئة جديدة تعتبر أداة لتقديم اقتراحات للقضاء على الرشوة ومعاقبة ممارسيها.

كما أسس وزير العدل بتاريخ 2003/4/12 مفوضية تضم عدد من الوزارات لمكافحة تهريب الأموال، ومع أن هذه المفوضية لا تملك الصلاحيات التشريعية ، إلا أنه من المتوقع منها تفعيل الشفافية في قطاع البنوك ومحاربة المصادر السرية في الحصول على الأموال ، كما قام في هذا الصدد عام 2005 بالشروع في تكوين مجموعة من القضاة يختصون في جرائم تبيض الأموال والجرائم العابرة للحدود والمساس بأنظمة المعلوماتية

الفرع الثاني : برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة :

تنفيذا لبرنامج العمل الوطني في مجال الحكامة على مستوى القطاع المصرفي ، فقد تم تحديث أنظمة الدفع بفضل إدخال وسائل دفع وشبكات تبادل تضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية ، وبغرض تحسين إدارة المخاطر (Gestion des risque) وتعزيز قواعد الحذر وترقية انضباط الأسواق ، يقوم بنك الجزائر حاليا بتنفيذ ما ورد في منظومة بازل "2" بطريقة تدريجية وبالتشاور مع البنوك والمؤسسات المالية .

وتنفيذا لهذا المشروع اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية ومنسقة مع الأوساط المصرفية، وقد اتخذ عدة إجراءات رئيسية جاءت كما يلي :

- ✓ إنشاء فريق مخصص لمشروع اتفاق بازل "2" تحت إشراف مساعدة خارجية ، ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية .
- ✓ إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل "2"
- ✓ إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام من طرف بنك الجزائر (مطلب رئيسي يتعلق بالأموال الخاصة)

وضمن هذا الصدد نشير أن البنوك الجزائرية استفادت من برنامج دعم وعصرنة النظام المالي، الذي أقره الاتحاد الأوروبي (AFSMA) من أجل مساعدة البنوك الجزائرية على إجراء عمليات التدقيق الداخلي وإرساء قواعد محاسبة سليمة توافق مع المعايير المحاسبة الدولية ، ووضع مخطط مراقبة التسيير .

وقد ترجم تنفيذ هذه الإصلاحات كما يلي :

- ✓ وضع عقود الكفاءة ، حيث تم إعداد عقود نجاعة جديدة لرواتب مسيري البنوك وذلك بعد تقسيم عقود النجاعة لسنوات السابقة
- ✓ تحسين دور مجالس الإدارة ، وذلك من خلال إعادة تشكيلها ووضع تنظيمات جديدة تقضي بإنشاء لجنة تدقيق ، وهذا الدور سيعزز من خلال تعزيز خبرة الأعضاء .
- ✓ تحسين إدارة البنوك ، وذلك غبر إعداد ميثاق للمسؤوليات الإدارية ومدونة أخلاق المهنة .
- ✓ تحسين ظروف الاستغلال البنكي ، من خلال إعداد البنوك لتنفيذ النظام المحاسبي المالي الجديد وتطبيق معايير بازل "2" ، وذلك من خلال تثمين أفضل للموارد البشرية (نظام الأجر المتغير المقرون بالأداء)

الفرع الثالث : إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات :

عقب إطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب في شهر جانفي 2008 والإشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات في تونس في جوان 2000 ، انضمت الجزائر إلى حيرتها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات، وقد جاء صدور المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 2009/3/11 في الوقت

المناسب تماما، فتطبيق قواعد الحوكمة الشركات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية والتقليل من تداعياتها

المبحث الثالث : مدى التزام بنك الفلاحة والتنمية الريفية باتنة بمبادئ الحوكمة:

المطلب الأول : تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

هو مؤسسة مالية وطنية تم إنشائها بمقتضي المرسوم رقم N06/82 المؤرخ في13 مارس 1982 ، وهو بنك يخضع للقانون التجاري حيث يمكنه من جمع الودائع ومنح التسهيلات الاقتصادية فالقروض والقيام بالعمليات الادخار بأنواعها، وبلغ رأس ماله بـ 33 مليار دينار جزائري، وبغرض تطوير القطاع الفلاحي وترقية ودعم النشاطات الصناعية والتقليدية والحرفية وكذا الصناعات الزراعية، وليقوم بواجباته على أكمل وجه فقد دعم نشاطه بأكثر من 300 وكالة على كافة التراب الوطني [1].

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية باتنة

الفرع الأول: مهام البنك:

هناك العديد من المهام التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية نذكر منها :[2]

- ✓ إيداع وتحويل الأموال
- ✓ تقديم قروض إسكانية
- ✓ فتح الحسابات لكل العملاء الطالبين لذلك
- ✓ تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار
- ✓ المساهمة في تطوير القطاع الزراعي من خلال تمويل هياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي بتقديم القروض للفلاحين ودعم أنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية .
- ✓ تقديم قروض لدعم الشباب

[1] -المرسوم التنفيذي رقم 82 – 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتضمن استياء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية

[2] معلومات مقدمة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الثاني : أهداف البنك

هناك جملة من الأهداف بسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتحقيقها نذكر منها ما يلي :

- ✓ الحصول على أكبر حصة في السوق وتطوير العمل المصرفي وتوجيه الجهود لتحقيق نتائج أكبر في تحصيل
- ✓ إرضاء عملاء البنك من خلال تقديم خدمات ومنتجات تلبي احتياجاتهم والسعي الدائم إلى خلق علاقات جيدة معهم .
- ✓ التطور التجاري وذلك بتوسيع وتنويع مجالات عمل بنك منتجات جديدة في كل مرة بالإضافة إلى السعي نحو تحسين توعية وجودة خدماته .
- ✓ تنمية موارد البنك واستخدامها في تقديم قروض منتجة ، في إطار احترام القواعد المعمول بها .

شكل رقم 1: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

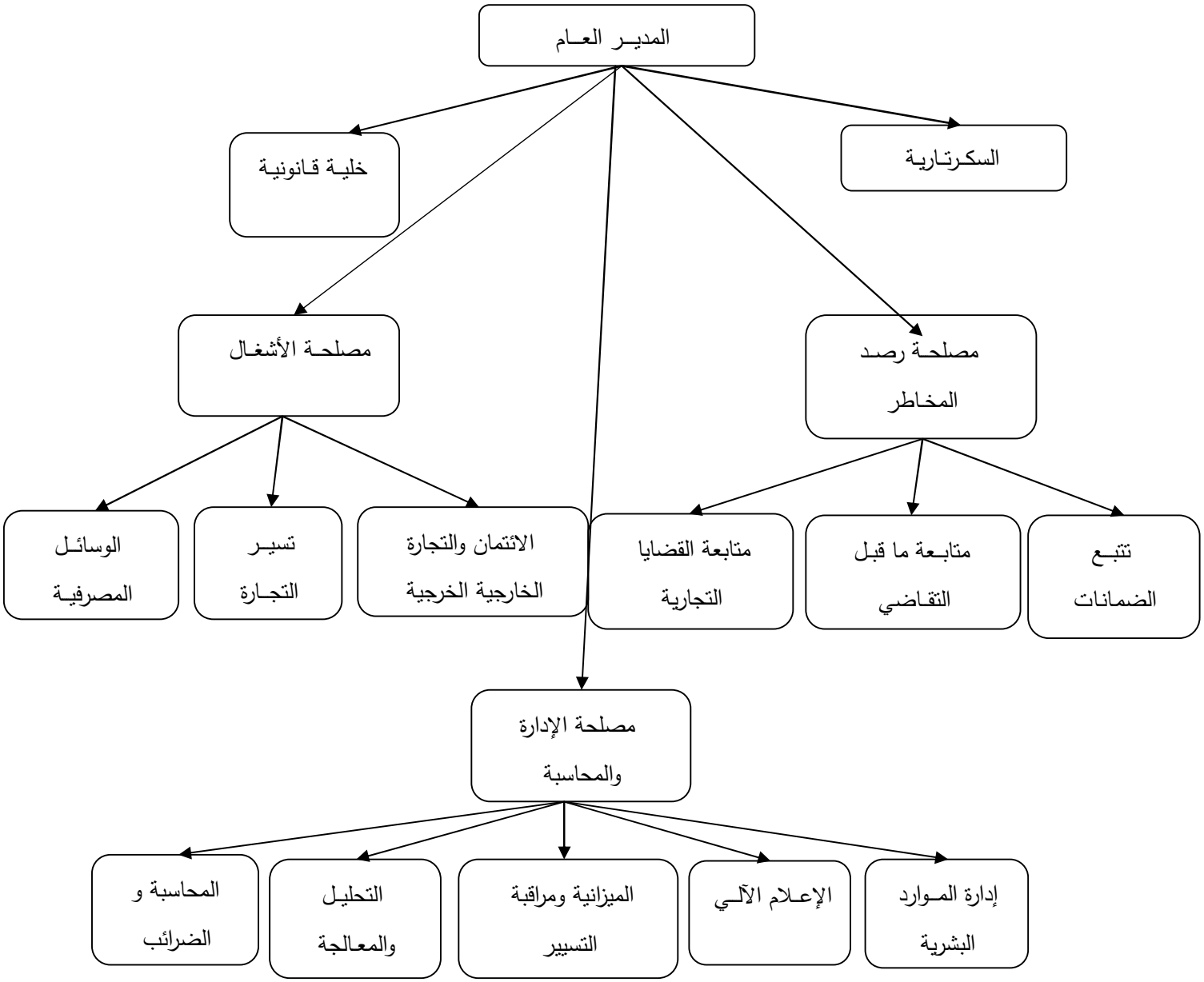

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بباتنة في الشكل التالي :

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شرح الهيكل التنظيمي للبنك :[1]

1) **المدير العام :** وتتمثل مهامه في متابعة كل التزامات البنك وإعداد الميزانية النشاط ، وإعداد جدول أعمال نشاط المديرية والوكالات التابعة لها .
2) **السكرتارية :** تقوم باستقبال الزبائن ، ومراسلة المديرات والزبائن
3) **الخلية القانونية :** ووظيفتها المصادقة على الوثائق والدفاع عن مصالح البنك ومتابعة القضايا ، وفتح الحسابات للزبائن وحل النزاعات .
4) **مصلحة الأشغال :** وتتكون من الأقسام التالية :
   - ❖ **قسم تسيير التجارة :** والذي يقوم بإبرام الصفقات التجارية وتسيرها
   - ❖ **قسم الائتمان والتجارة الخارجية :** يقوم بالعمليات الخاصة بالتجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير)
   - ❖ **الوسائل المصرفية :** وهي وسائل الدفع الإلكتروني
5) مصلحة رصد المخاطر : ويتكون من ثلاثة أقسام
   - ❖ قسم تتبع الضمانات
   - ❖ قسم متابعة ما قبل التقاضي
   - ❖ قسم القضايا التجارية
6) مصلحة الإدارة والمحاسبة : تتكون من خمسة أقسام وهي :
   - ❖ قسم المحاسبة والضرائب
   - ❖ قسم التحليل والمعالجة
   - ❖ قسم الميزانية ومراقبة التسيير
   - ❖ قسم إدارة الموارد البشرية
   - ❖ قسم الإعلام الآلي

[1]- معلومات مقدمة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة

المطلب الثالث: التزامات البنك بمبادئ الحوكمة المصرفية

من خلال المقابلة التي أجريتها مع السيد سامي جويمعة رئيس مصلحة الموارد البشرية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية باتنة، قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة والتي جمعنا أجوبتها فيما يلي :

الفرع الأول : أهمية التزام البنك بمبدأي الإفصاح والشفافية

يحرص البنك على تطبيق مبدأي الإفصاح والشفافية حيث يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية من قبل مجلس الإدارة ، حيث يعتمد على الشفافية في تقديم البيانات المتعلقة بالأمور المادية بالبنك .

أما فيما يخص اختبار أعضاء مجلس الإدارة فهو يتم من خلال مستواهم العلمي وخبرتهم المهنية والإدارية وهذا للقيام بوظائفهم تجاه البنك بكل كفاءة ورشادة في قراراتهم التي يتخذونها ، حيث يعمل في البنك قرابة 162 عامل كلهم يتمتعون بالتأهيل العلمي حيث نجد 11 في الإدارة العليا و55 عامل في الإدارة الوسطى و91 تخصصين و12 تنفيذيين .

الفرع الثاني : مدى تطبيق توصيات ومبادئ بازل في البنك

يقوم البنك بتطبيق توصيات لجنة بازل بشأن البنوك وذلك بقرار من قبل البنك المركزي ، حيث يقوم البنك بتوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار ، ذلك على شكل نظام هرمي متدرج بداية من الأفراد وحتى مجلس الإدارة ، بحيث أن موظفي البنك لا يقومون بأي عملية إلا بالحصول على موافقة من مجلس الإدارة أو إحدى اللجان المختصة وكذلك الإدارة العليا على كافة النواحي المادية لعمليات التصنيف والتقدير .

وهناك مديرية عامة في البنك تقوم بمراقبة عمليات البنك تسمى (مراقبة التسيير) حيث تقوم بالإطلاع على كل العمليات البنكية والإشراف عليها وتقوم بحل كل مشكل يتعرض له البنك وتعاقب الأفراد الذين يخالفون قراراتها ، أما في حالة عدم قدرتها على حل مشكل ما يقوم البنك المركزي بالتدخل وتقديم الحل الأفضل .

وتتمثل أهمية توصيات بازل في ممارسة بنكية آمنة ومعقولة لوجود حوكمة مؤسسية فعالة في كل منظمة بنكية، فالحوكمة المؤسسية المقبولة تجعل من عمل المشرفين أكثر سهولة .

الفرع الثالث : مدى تأثير الأزمات المالية على البنك :

يمكن القول من البداية أن النظام المالي والمصرفي في الجزائر في منأى من الأزمات المالية ، فالبنوك الجزائرية هي بنوك تجزئة، وأن القروض المقدمة للأفراد لا تشكل إلا نسبة محدودة لا تتعدى 10 % من حافظة البنوك الجزائرية، وهي بنوك الجزائرية، وهي بنوك لا تمارس أعمال المضاربة، ومن جهة أخرى فإن جزء كبيرا من الكتلة النقدية للجزائر، هي الآن تدور في قنوات الاقتصاد غير الرسمي ولا تدخل البنوك وبالتالي فهي لا تتأثر بالأزمة المالية .

وبالنسبة لبورصة الجزائر فإن وضعها لا يسمح لها الدخول في الأسواق العالمية، إذ يمكن أن نقول أن البنك لم يتأثر بأي أزمة مالية.

وفي الأخير يمكن أن نقول أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية باتنة يتوجب عليه بذل جهد أكثر لإرساء قواعد الحوكمة في البنك لتجنب حدوث أي أزمة مستقبلا [1].

[1]-مقابلة مع السيد سامي جويمعة : رئيس مصلحة الموارد البشرية بالبنك يوم 2015/4/14 الساعة 9:30 صباحا.

خلاصـــة الفصـــل الثالـــث

إن الحوكمة في البنوك الجزائرية مازالت في مراحلها الأولى لذلك يجب دعمها وممارستها لإرساء وتعزيز الشفافية والرقابة في مختلف المؤسسات المالية ، وذلك لتجنيب الأزمات الماليـة والمصرفية .

إن تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري بدأ من بنك الجزائر حيث يعتبر المسؤول الأول على تنظيم ورقابة البنوك والإشراف عليها .

ويجب تطبيق توصيات ومبادئ بازل بشأن البنوك .

خاتمة

خـــــاتمة

شهد العالم عدة أزمات مالية وأبرزها الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) التي تنتج عنها عدة اضطرابات مست القطاع المالي وانتقلت إلى القطاع الحقيقي مشكلة بذلك صدمة كبيرة اجتاحت بتأثيراتها السلبية المباشرة وغير المباشرة جميع دول العالم، ولاشك أن القطاع المصرفي الدولي أخذ جزء كبير من هذه الصدمة، وأصبح من الصعب الحفاظ على عامل الثقة الذي كان يجمع المستثمرين والمودعين وأصحاب رؤوس الأموال مع البنوك العالمية، لذلك لابد من إيجاد طريقة لإدارتها وتسيرها وفق المعايير الرشيدة، وعليه أعيد طرح إشكالية الإشراف والحوكمة داخل المؤسسات المالية والبحث عن الإستراتيجيات المثلى التي تمكن من تحقيق فعالية تطبيق الحوكمة السليمة بها لمعالجة الأزمة الحالية وتفادي أزمات مستقبلية، هذا الإشكال حاولنا دراسته من خلال بحثنا هذا وتوصلنا إلى **النتائج التالية** : .

- ✓ تقوم الحوكمة بتوزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في البنك مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، كما تبين القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بإدارة البنك وتوفر الهيكل الذي من خلاله تحقيق الأهداف والرقابة على الأداء .
- ✓ يؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة البنوك إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد الفساد الإداري وسوء الإدارة .
- ✓ تتطلب الحوكمة تحقيق كبير من الشفافية في العمليات من ناحية المراجعة والمحاسبة لمختلف الأنشطة الإدارية لتجنب الفساد الذي يؤدي إلى إهدار موارد البنك وإلى إضعاف قدرته التنافسية، كما تؤدي الشفافية في التعامل مع المستثمرين والدائنون إلى قيام نظام قوي لحكومة البنوك بما يساعد على تجنب الأزمات المالية .

وبخصوص الأزمة المصرفية التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري وتداعيات الأزمة المالية العالمية، فلابد من إجراء عدة إصلاحات بغرض تعزيز الحوكمة بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر تفاديا وعلاجا لأزمات مالية أو مصرفية مستقبلية لذلك توصلنا إلى عدة **توصيات :**

- ✓ تحسين معايير المحاسبة والتدقيق وإعداد التقارير المالية لتعزيز الشفافية والإفصاح، محاربة الفساد الإداري وتعزيز سلطة القانون .

- ✓ الرقابة على حدود الاقتراض من قبل البنوك للمؤسسات التابعة لها والمساهمة فيها، وتبنى المعايير الدولية في مجال كفاية رأس المال .
- ✓ تعزيز المنافسة في السوق المصرفية وتحسين سلوكيات العمل المصرفي السليم .
- ✓ تقوية الانضباط والرقابة الخارجية على إكمال وأداء البنوك .

وأخيرا نقول يجب تعزيز وإدخال ثقافة الحوكمة في المؤسسات المالية لتفادي كل المخاطر المالية وتدعيم مكانة البنوك في الاقتصاد العالمي . .

قائمة المراجع

❖ **اولا: الكتب**

1) الخيضيري احمد، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، القاهرة مصر، 2005.

2) الشرفاوى عبد الحكيم مصطفى، **الحوكمة المالية والإمكانات التحكم عدوى الأزمات، دارا** لفكر الجامعي، إسكندرية مصر2005.

3) العزاوي محمد عبدالوهاب، خميس محمد عبد السلام، **الازمات المالية قديمها وحديثها، اسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة**، داراثراء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2010

4) بلطاس عبد القادر، **تداعيات الأزمات المالية العالمية** أزمة سيبريم، دار النشر ليجوند 2009.

5) حديد جواد، **الأزمةا لمالية وتداعياتها دوليا وعربيا**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر، 2009.

6) حمدي بسيسو فؤاد، **محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية المصرفية (الدليل العلمي التطبيقي لادارة الأزمات)**، اتحاد المصارف العربية 2010.

7) خبابة عبد القادر، **السياسة السعرية في اطار العولمة الاقتصادية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية مصر 2009

8) خليفة محمد ناجي حسين، **الإشراف والحوكمة فى البنوك**، المنظمة العربية للتنمية الادارية مصر2009.

9) سليمان محمد مصطفى، **حوكمة الشركات**، دار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2005

10) سليمان محمد مصطفى، **دور الحوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي الإداري**، ط2، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2009

11) عبد العال طارق، **حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف(مفاهيم، مبادئ، متطلبات، تجارب)**، ط2، الدار الجامعية، مصر، 2007/ 2008.

12) غنيم احمد، الازمات المالية والمصرفية الائتمان، النتائج العلاج بدون ذكر سنة وبلد النشر.

13) طالب علاء فرحان، المشهدان شيحا ني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المال الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن2011.

14) موسى محمد إبراهيم، **حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2010.

❖ **الملتقيات والمجلات:**

1) بلقاسم زايري ميلود مهدي، **ألازمات المالية الدولية نظرية للازمة أم أزمة نظرية**، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس، سطيف أيام 20، 21اكتوبر 2009 .

2) بن علي بلعزوز، حبار عبد الرزاق، **الحوكمة في المؤسسات المالية المصرفية مدخل للوقاية من الازمات المالية الجزائر المصرفية دراسة حالة**، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس، سطيف أيام 20، 21اكتوبر 2009.

3) بن عيشى بشير، غالم عبدالله، **المنظومة المصرفية عبر الاصلاحات الاقتصادية تحديات وانجازات**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة، مخاطر وتقنياته، جامعة جيجل، أيام 6، 7 جوان 2005.

4) حبار عبد الرازق **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف العدد 7.

5) ساعد مرابط، **الأزمة المالية العالمية 2008، الجذور والتداعيات**، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس، سطيف أيام 20، 21اكتوبر 2009 .

6) شريفي عمر، **دور وأهمية الحكومة فاستقرار النظام المصرفي**، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس، سطيف أيام 20، 21اكتوبر 2009

7) عبد الغني الحريري، **دور التحرير المالي في الازمات المالية والتعثر المصرفي**،، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس، سطيف أيام 20، 21اكتوبر 2009

8) عصماني عبد القادر، **أهمية بناء انظمه لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية** الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس، سطيف أيام 20، 21اكتوبر 2009.

9) عياري امال، خوالد ابوبكر، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة الجزائر**، الملقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي الاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، ايام6، 7، 2012.

10) ناصر مراد، **الأزمة المالية العالمية، الاسباب واثار وسياسات مواجهتها**، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس، سطيف أيام 20، 21اكتوبر 2009

المذكرات والرسائل الجامعية:

1) العقون نادية، العولمة الاقتصادية والازمات المالية، الوقاية والعلاج، دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية، اطروحة دكتوراه منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2012، 2013.

2) الحجاج الهاشمي محمد، **اثر الازمة المالية العالمية على الاداء الاسواق المالية العربية**، مذكرة ماجستر غير منشورة تخصص مالة الاسواق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011، 2012.

3) دبار حمزة، **انعكاسات الازمة المالية العالمية على الامن الغذائي في الوطن العربي**، مذكرة ماجستر غير منشورة، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، 2013 .

4) طالبي صلاح الدين، **تحليل الازمات الاقصادية العالمية(الازمة الحالية وتداعياتها، حالة الجزائر**، مذكرة ماجستر غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2009، 2010

5) باكور حنان، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة**، ماستر تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2013 2014

6) خلف السعيد، **دور اجهزة ا لرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ الحوكمة الشركات**، مذكرة ماستر، علوم التسير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012 2013.

الملخص باللغة العربية:

يعتبر النظام المصرفي احد أهم أجزاء النظام المالي، وان استقرار هذا الأخير مرتبط باستقرار النظام المصرفي، ومن بين الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار النظام المصرفي هو عولمة الأسواق المالية وظهور الكثير من الابتكارات التي أدت إلى الحد من فعالية الأدوات التقليدية الهادفة إلى ضمان الاستقرار في النظام المصرفي. لذلك طرحنا الإشكالية التالية كيف يمكن استخدام الحوكمة للوقاية من الأزمات المالية المصرفية؟

ولقد تعاظم الاهتمام بالحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة أعقاب الانهيارات المالية والاقتصادية التي شهدتها دول شرق أسيا وأمريكا اللاتينية في التسعينات من القرن العشرين، لقد توصلنا إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها بأن التطبيق السليم للحوكمة يؤدي إلى تجنب الأزمات المالية.

الكلمات المفتاحية:

حوكمة الشركات، الحوكمة المصرفية، الأزمات المالية المصرفية.

Résumé:

Le système bancaire est une des parties financières les plus importantes du système, et la stabilité de celle-ci est liée à la stabilité du système bancaire, et parmi les raisons qui ont conduit à l'échec de la stabilité du système bancaire est la mondialisation des marchés financiers et de l'émergence d'un grand nombre d'innovations qui ont conduit à la réduction de l'efficacité des efforts traditionnels pour assurer la stabilité dans les outils système bancaire. Donc, nous avons soulevé le problème suivant comment la gouvernance peut être utilisé pour la prévention des crises financières et bancaires?

L'intérêt croissant pour la gouvernance dans de nombreux pays développés et en développement au cours des dernières décennies, en particulier après les effondrements financiers et économiques en Asie de l'Est et en Amérique latine dans les années nonante du XXe siècle, nous avons atteint plusieurs conclusions peuvent être résumées que l'application correcte de la gouvernance d'entreprise conduit à éviter les crises financières.

Mots clés:

La gouvernance d'entreprise, la gouvernance bancaire, les crises bancaires et financières